

المعيار الدولي للتقرير المالي 13 قياس القيمة العادلة

الهدف

- 1 إن هذا المعيار الدولي للتقرير المالي:
 - (أ) يعرف القيمة العادلة؛
 - (ب) يضع في معيار دولي واحد للتقرير المالي إطاراً لقياس القيمة العادلة،
 - (ج) يتطلب إفصاحات حول قياسات القيمة العادلة.
- 2 القيمة العادلة هي قياس مُستند إلى السوق، وليس قياساً خاصاً بمنشأة. ولبعض الأصول والالتزامات، قد تُتاح معاملات سوق قابلة للرصد أو معلومات سوق قابلة للرصد. ولأصول والتزامات أخرى، قد لا تُتاح معاملات سوق قابلة للرصد ومعلومات سوق قابلة للرصد. وبالرغم من ذلك، فإن الهدف من قياس القيمة العادلة في كلا الحالتين هو نفسه—تقدير السعر الذي تتم به معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة لبيع الأصل أو لتحويل الالتزام بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية (أي سعر الخروج في تاريخ القياس من منظور مشارك في السوق يحتفظ بالأصل أو مدين بالالتزام).
- 3 عندما لا يُتاح سعر لأصل أو التزام مماثل، فإن المنشأة تقيس القيمة العادلة باستخدام أسلوب تقويم آخر يزيد -إلى أقصى حد ممكن -من استخدام المدخلات الملائمة التي يمكن رصدها ويقلل -إلى أقصى حد ممكن -من استخدام المدخلات التي لا يمكن رصدها. ونظراً لأن القيمة العادلة هي قياس يستند إلى السوق، فإنه يتم قياسها باستخدام الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، بما في ذلك الافتراضات حول المخاطر. ونتيجة لذلك، فإن نية المنشأة الاحتفاظ بأصل أو تسوية التزام، أو خلاف ذلك الوفاء به، لا تُعد ملائمة عند قياس القيمة العادلة.
- 4 يركز تعريف القيمة العادلة على الأصول والالتزامات نظراً لأنهما الموضوع الرئيس للقياس المحاسبي. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يجب تطبيق هذا المعيار الدولي للتقرير المالي على أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة المقاسة بالقيمة العادلة.

النطاق

- 5 ينطبق هذا المعيار الدولي للتقرير المالي عندما يتطلب معيار دولي آخر للتقرير المالي، أو يسمح بقياسات قيمة عادلة أو إفصاحات حول قياسات قيمة عادلة (وقياسات، مثل القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع أو المُستندة إلى القيمة العادلة أو الإفصاحات حول تلك القياسات)، باستثناء ما هو محدد في الفقرتين 6 و7.
- 6 لا تنطبق متطلبات القياس والإفصاح الواردة في هذا المعيار الدولي للتقرير المالي على ما يلي:
 - (أ) معاملات الدفع على أساس السهم ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي 2 "الدفع على أساس السهم"؛
 - (ب) معاملات الإيجار التي يتم المحاسبة عنها وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 16، و؛
 - (ج) القياسات التي لديها بعض أوجه التشابه مع القيمة العادلة ولكنها ليست قيمة عادلة، مثل صافي القيمة القابلة للتحقق الواردة في معيار المحاسبة الدولي 2 "المخزون" أو قيمة الاستخدام الواردة في معيار المحاسبة الدولي 36 "الهبوط في قيمة الأصول".
- 7 إن الإفصاحات المطلوبة بموجب هذا المعيار الدولي للتقرير المالي غير مطلوبة لما يلي:
 - (أ) أصول الخطة المُقاسة بالقيمة العادلة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 19 "منافع الموظف"؛
 - (ب) استثمارات خطة منفعة التقاعد المُقاسة بالقيمة العادلة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 26 "المحاسبة والتقرير من قبل خطط منفعة التقاعد"؛
 - (ج) الأصول التي يكون المبلغ الممكن استرداده منها هو القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 36.
- 8 ينطبق إطار قياس القيمة العادلة الموضح في هذا المعيار الدولي للتقرير المالي على كلٍ من القياس الأولي واللاحق إذا كانت القيمة العادلة مطلوبة، أو مسموحاً بها، بموجب معايير دولية أخرى للتقرير المالي.

تعريف القيمة العادلة

9 يعرف هذا المعيار الدولي للتقرير المالي القيمة العادلة على أنها السعر الذي يتم تسلمه لبيع أصل أو يتم دفعه لتحويل التزام في معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

10 تصف الفقرة ب2 المنهج العام لقياس القيمة العادلة

الأصل أو الالتزام

11 يتم قياس القيمة العادلة لأصل أو لالتزام معين. وبناءً عليه، عند قياس القيمة العادلة، يجب على المنشأة أن تأخذ في الحسبان خصائص الأصل أو الالتزام إذا كان المشاركون في السوق يأخذون تلك الخصائص في الحسبان عند تسعير الأصل أو الالتزام في تاريخ القياس. وتشمل مثل هذه الخصائص، على سبيل المثال، ما يلي:

(أ) حالة الأصل وموقعه؛

(ب) القيود، إن وجدت، على بيع الأصل أو استخدامه.

12 سوف يختلف الأثر على القياس، والناشئ عن خاصية معينة، اعتماداً على الكيفية التي يأخذ بها المشاركون في السوق تلك الخاصية في الحسبان.

13 قد يكون الأصل أو الالتزام المقاس بالقيمة العادلة أيًا مما يلي:

(أ) أصل أو التزام قائم بذاته (مثل أداة مالية أو أصل غير مالي)؛ أو

(ب) مجموعة من الأصول أو مجموعة من الالتزامات أو مجموعة من الأصول والالتزامات (مثل وحدة لتوليد النقد أو أعمال).

14 لأغراض الإثبات أو الإفصاح، يعتمد ما إذا كان الأصل أو الالتزام يُعد أصلاً أو التزاماً قائماً بذاته، أو مجموعة من الأصول، أو مجموعة من الالتزامات، أو مجموعة من الأصول والالتزامات، على وحدة حسابيه. ويجب تحديد وحدة الحساب للأصل أو الالتزام وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي الذي يتطلب أو يسمح بقياس القيمة العادلة، باستثناء ما هو منصوص عليه في هذا المعيار الدولي للتقرير المالي.

المعاملة

15 يفترض قياس القيمة العادلة أن الأصل أو الالتزام تتم مباديلته في معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة بين مشاركين في السوق لبيع الأصل أو لتحويل الالتزام في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية.

16 يفترض قياس القيمة العادلة أن معاملة بيع الأصل أو تحويل الالتزام تحدث إما:

(أ) في السوق الرئيسية للأصل أو الالتزام؛ أو

(ب) في السوق الأكثر ميّزة للأصل أو الالتزام، عند غياب سوق رئيسية.

17 لا يلزم المنشأة أن تقوم ببحث مستفيض في جميع الأسواق المحتملة لتحديد السوق الرئيسية أو السوق الأكثر ميّزة عند غياب سوق رئيسية، ولكن يجب عليها أن تأخذ في الحسبان جميع المعلومات المتاحة بشكل معقول. وفي غياب دليل على العكس، يفترض أن السوق التي -عادةً- تدخل فيها المنشأة في معاملة لبيع أصل أو تحويل التزام تكون هي السوق الرئيسية أو السوق الأكثر ميّزة عند غياب سوق رئيسية.

18 إذا كانت هناك سوق رئيسية للأصل أو الالتزام، فإنه يجب أن يمثل قياس القيمة العادلة السعر في تلك السوق (سواء كان ذلك السعر يمكن رصده بشكل مباشر -أو مقدراً باستخدام أسلوب تقويم آخر)، حتى لو كان من المحتمل أن يكون السعر في سوق مختلفة أفضل في تاريخ القياس.

19 يجب أن يكون للمنشأة وصول إلى السوق الرئيسية (أو السوق الأكثر ميّزة) في تاريخ القياس. ونظراً لأنه قد يكون لدى المنشآت المختلفة (والأعمال ضمن تلك المنشآت) ذات الأنشطة المختلفة وصولاً لأسواق مختلفة، فإن السوق الرئيسية (أو السوق الأكثر ميّزة) للأصل أو الالتزام نفسه قد تكون مختلفة للمنشآت المختلفة (والأعمال ضمن تلك المنشآت). وبناءً عليه، فإنه يجب أن تؤخذ السوق الرئيسية (أو السوق الأكثر ميّزة) (وتبعاً لذلك، المشاركون في السوق) في الحسبان من منظور المنشأة، وبذلك، يسمح بالاختلافات فيما بين المنشآت ذات الأنشطة المختلفة.

- 20 بالرغم من أنه يجب أن تكون المنشأة قادرة على الوصول إلى السوق، إلا أنه لا يلزم المنشأة أن تكون قادرة على بيع الأصل المعين أو تحويل الالتزام المعين في تاريخ القياس لكي تكون قادرة على قياس القيمة العادلة على أساس السعر في تلك السوق.
- 21 حتى عندما لا تكون هناك سوق يمكن رصدها لتوفير معلومات التسعير بشأن بيع أصل أو تحويل التزام في تاريخ القياس، فإن قياس القيمة العادلة يجب أن يفترض بأن معاملة تحدث في ذلك التاريخ، تؤخذ في الحسبان من منظور مشارك في السوق يحتفظ بالأصل أو مدين بالالتزام. وتضع تلك المعاملة المفترضة أساساً لتقدير السعر لبيع الأصل أو لتحويل الالتزام.

المشاركون في السوق

- 22 يجب على المنشأة أن تقيس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، بافتراض أن المشاركين في السوق يتصرفون من أجل أفضل مصلحة اقتصادية لهم.
- 23 عند وضع تلك الافتراضات، لا يلزم المنشأة أن تحدد مشاركين معينين في السوق. وبدلاً من ذلك، يجب على المنشأة أن تحدد الخصائص التي تميز المشاركين في السوق بشكل عام - مع الأخذ في الحسبان العوامل الخاصة بجميع ما يلي:
- (أ) الأصل أو الالتزام؛
- (ب) السوق الرئيسية (أو السوق الأكثر ميزة) للأصل أو الالتزام؛
- (ج) المشاركون في السوق الذين يمكن أن تدخل معهم المنشأة في معاملة في تلك السوق.

السعر

- 24 القيمة العادلة هي السعر الذي يتم تسلمه لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة في السوق الرئيسية (أو السوق الأكثر ميزة) في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية (أي سعر الخروج) بغض النظر عما إذا كان ذلك السعر يمكن رصده بشكل مباشر - أو أنه مُقدر باستخدام أسلوب تقويم آخر.
- 25 لا يجوز أن يتم تعديل السعر في السوق الرئيسية (أو السوق الأكثر ميزة) المستخدم في قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام لأجل تكاليف المعاملة. ويجب أن تتم المحاسبة عن تكاليف المعاملة وفقاً للمعايير الدولية الأخرى للتقرير المالي. ولا تُعد تكاليف المعاملة خاصة للأصل أو الالتزام، وبدلاً من ذلك، فهي خاصة بالمعاملة وسوف تختلف اعتماداً على كيفية دخول المنشأة في المعاملة لأجل الأصل أو الالتزام.
- 26 لا تشمل تكاليف المعاملة تكاليف النقل. فإذا كان الموقع يُعد خاصية للأصل (كما قد يكون الحال، على سبيل المثال، بالنسبة لسلع)، فإنه يجب أن يتم تعديل السعر في السوق الرئيسية (أو السوق الأكثر ميزة) لأجل التكاليف، إن وجدت، التي يتم تكبدها لنقل الأصل من موقعه الحالي إلى ذلك السوق.

التطبيق على الأصول غير المالية

أقصى وأفضل استخدام للأصول غير المالية

- 27 إن قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي يأخذ في الحسبان قدرة المشارك في السوق على توليد منافع اقتصادية من خلال استخدام الأصل في أقصى وأفضل استخدام له أو من خلال بيعه إلى مشارك آخر في السوق يستخدم الأصل في أقصى وأفضل استخدام له.
- 28 إن أقصى وأفضل استخدام للأصل غير المالي يأخذ في الحسبان استخدام الأصل الذي يكون ممكناً - من الناحية المادية - وجائزاً - من الناحية النظامية - ومجدياً - من الناحية المالية، كما يلي:
- (أ) إن الاستخدام الذي يكون ممكناً - من الناحية المادية - يأخذ في الحسبان الخصائص المادية للأصل والتي يأخذها المشاركون في السوق في الحسبان عند تسعير الأصل (مثل موقع أو حجم عقار).
- (ب) إن الاستخدام الذي يكون جائزاً - من الناحية النظامية - يأخذ في الحسبان أي قيود نظامية على استخدام الأصل والتي يأخذها المشاركون في السوق في الحسبان عند تسعير الأصل (مثل لوائح تقسيم المناطق المنطبقة على عقار).

(ج) إن الاستخدام الذي يكون مجدداً -من الناحية المالية- يأخذ في الحسبان ما إذا كان استخدام الأصل، الممكن - من الناحية المادية - الجائز - من الناحية النظامية، يولد دخلاً أو تدفقات نقدية كافية (بالأخذ في الحسبان تكاليف تحويل الأصل إلى ذلك الاستخدام) لإنتاج العائد الاستثماري الذي يطلبه المشاركون في السوق من استثمار في ذلك الأصل الذي تم وضعه في ذلك الاستخدام.

29 يتم تحديد أقصى وأفضل استخدام من منظور المشاركين في السوق، حتى ولو كانت المنشأة تنوي استخداماً آخر. وبالرغم من ذلك، فإنه يفترض أن استخدام المنشأة الحالي للأصل غير المالي هو أقصى وأفضل استخدام ما لم يوشح السوق أو عوامل أخرى إلى أن استعمالاً مختلفاً من قبل المشاركين في السوق يمكن أن يزيد -إلى أقصى حد ممكن- من قيمة الأصل.

30 ولحماية مركزها التنافسي، أو لأسباب أخرى، قد تنوي المنشأة عدم استخدام - بشكل نشط - أصل غير مالي تم اقتناؤه أو قد تنوي عدم استخدام الأصل وفقاً لأقصى وأفضل استخدام له. فعلى سبيل المثال، قد يكون هذا هو الحال لأصل غير ملموس تم اقتناؤه تخطط المنشأة أن تستخدمه - بشكل دفاعي - من خلال منع الآخرين من استخدامه. ومع ذلك، فإنه يجب على المنشأة أن تقيس القيمة العادلة للأصل غير المالي بافتراض أقصى وأفضل استخدام له من قبل المشاركين في السوق.

فرضية التقويم للأصول غير المالية

31 يضع أقصى وأفضل استخدام للأصل غير المالي فرضية التقويم المستخدمة لقياس القيمة العادلة للأصل كما يلي:

(أ) قد يوفر أقصى وأفضل استخدام للأصل غير المالي أقصى قيمة بالنسبة للمشاركين في السوق من خلال استخدامه بالاشتراك مع أصول أخرى كمجموعة (كما تم تركيبها أو خلاف ذلك تهيئتها للاستخدام) أو بالاشتراك مع أصول والتزامات الأخرى (على سبيل المثال "أعمال").

(1) إذا كان أقصى وأفضل استخدام للأصل هو أن يستخدم الأصل بالاشتراك مع أصول أخرى أو مع أصول والتزامات أخرى، فإن القيمة العادلة للأصل هي السعر الذي يتم تسلمه في معاملة حالية لبيع الأصل بافتراض أن الأصل يستخدم مع أصول أخرى أو مع أصول والتزامات أخرى وأن تلك الأصول والتزامات (أي الأصول المكتملة له والتزامات المرتبطة به) تكون متاحة للمشاركين في السوق.

(2) تشمل الالتزامات المرتبطة بالأصل وبالأصول المكتملة له الالتزامات التي تمول رأس المال العامل، ولكنها لا تشمل الالتزامات المستخدمة لتمويل أصول بخلاف تلك الأصول التي هي ضمن مجموعة الأصول.

(3) يجب أن تكون الافتراضات حول أقصى وأفضل استخدام للأصل غير المالي متسقة لجميع الأصول (التي يُعد أقصى وأفضل استخدام ملائماً لها) من مجموعة الأصول أو مجموعة الأصول والالتزامات التي يستخدم من ضمنها الأصل.

(ب) قد يوفر أقصى وأفضل استخدام للأصل غير المالي أقصى قيمة بالنسبة للمشاركين في السوق على أساس أنه قائم بذاته. وإذا كان أقصى وأفضل استخدام للأصل هو أن يستخدم على أساس أنه قائم بذاته، فإن القيمة العادلة للأصل تكون هي السعر الذي يتم تسلمه في معاملة حالية لبيع الأصل لمشاركين في السوق يستخدمون الأصل على أساس أنه قائم بذاته.

32 إن قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي يفترض أن الأصل يتم بيعه بما يتفق مع وحدة الحساب المحددة في المعايير الدولية الأخرى للتقرير المالي (الذي قد يكون أصلاً منفرداً). ويكون هذا هو الحال حتى عندما يفترض قياس القيمة العادلة أن أقصى وأفضل استخدام للأصل هو أن يستخدم بالاشتراك مع أصول أخرى أو مع أصول والتزامات أخرى نظراً لأن قياس القيمة العادلة يفترض أن المشاركون في السوق يحتفظ -بالفعل- بالأصول المكتملة والالتزامات المرتبطة به.

33 تبين الفقرة ب3 تطبيق مفهوم فرضية التقويم للأصول غير المالية.

التطبيق على الالتزامات وأدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة

المبادئ العامة

34 إن قياس القيمة العادلة يفترض أنه يتم تحويل التزام مالي أو غير مالي أو أداة حقوق ملكية خاصة بالمنشأة (مثل حصص حقوق الملكية المصدرة على أنها عوض ضمن تجميع أعمال) إلى مشارك في السوق في تاريخ القياس. ويفترض تحويل التزام أو أداة حقوق ملكية خاصة بالمنشأة ما يلي:

- (أ) يظل الالتزام قائماً ويكون المشارك في السوق المحول إليه مطالباً بالوفاء بالالتزام. ولا تتم تسوية الالتزام مع الطرف المقابل أو خلاف ذلك إطفاءه في تاريخ القياس.
- (ب) تظل أداة حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة قائمة ويلتزم المشارك في السوق المحول إليه بالحقوق والمسئوليات المرتبطة بالأداة. ولا يتم إلغاء الأداة أو خلاف ذلك إطفائها في تاريخ القياس.
- 35 حتى عندما لا تكون هناك سوق يمكن رصدها لتوفير معلومات التسعير بشأن تحويل التزام أو أداة حقوق ملكية خاصة بالمنشأة (مثلاً نظراً لأن القيود التعاقدية أو القيود النظامية الأخرى تمنع تحويل مثل هذه البنود)، فقد تكون هناك سوق يمكن رصدها لمثل هذه البنود إذا كان يتم الاحتفاظ بها من قبل أطراف أخرى على أنها أصول (على سبيل المثال سند شركات أو خيار شراء على أسهم المنشأة).
- 36 وفي جميع الحالات، يجب على المنشأة أن تزيد -إلى أقصى حد ممكن- من استخدام المُدخلات الملائمة التي يمكن رصدها وأن تقلل -إلى أقصى حد ممكن- من استخدام المُدخلات التي لا يمكن رصدها وذلك لتحقيق الهدف من قياس القيمة العادلة، وهو تقدير السعر الذي تتم به معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة لتحويل الالتزام أو أداة حقوق الملكية بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية.
- الالتزامات وأدوات حقوق الملكية المحتفظ بها من قبل أطراف أخرى على أنها أصول*
- 37 عندما لا يُتاح سعر معن لتحويل التزام أو أداة حقوق ملكية مماثلة أو مشابهة خاصة بالمنشأة ويُحتفظ بالبند المماثل من قبل طرف آخر على أنه أصل، فإنه يجب على المنشأة أن تقيس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق الملكية من منظور مشارك في السوق يحتفظ بالبند المماثل على أنه أصل في تاريخ القياس.
- 38 في مثل هذه الحالات، يجب على المنشأة أن تقيس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق الملكية كما يلي:
- (أ) استخدام السعر المعلن في سوق نشطة للبند المماثل المحتفظ به من قبل طرف آخر على أنه أصل، إذا كان ذلك السعر متاحاً.
- (ب) إذا لم يكن ذلك السعر متاحاً، استخدام مُدخلات أخرى يمكن رصدها، مثل السعر المعلن في سوق تكون غير نشطة للبند المماثل المحتفظ به من قبل طرف آخر على أنه أصل.
- (ج) إذا لم تكن الأسعار التي يمكن رصدها في (أ) و(ب) متاحة، استخدام أسلوب تقويم آخر مثل:
- (1) منهج الدخل (مثل أسلوب القيمة الحالية التي تأخذ في الحسبان التدفقات النقدية المستقبلية التي يتوقع مشارك في السوق تسلمها من الاحتفاظ بالالتزام أو أداة حقوق الملكية على أنه أصل؛ أنظر الفقرتين ب10 وب11).
- (2) منهج السوق (مثل استخدام الأسعار المعلنة للالتزامات أو أدوات حقوق ملكية مشابهة محتفظ بها من قبل أطراف أخرى على أنها أصول، أنظر الفقرتين ب5-ب7).
- 39 يجب على المنشأة أن تعدل السعر المعلن للالتزام أو أداة حقوق ملكية خاصة بالمنشأة محتفظ بها من قبل طرف آخر على أنها أصل فقط -إذا كان هناك عوامل خاصة بالأصل لا تنطبق على قياس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق الملكية. ويجب على المنشأة أن تضمن أن سعر الأصل لا يعكس أثر قيد يمنع بيع ذلك الأصل. وتشتمل بعض العوامل، التي قد تبين أنه ينبغي تعديل السعر المعلن للأصل، على ما يلي:
- (أ) أن يكون السعر المعلن للأصل متعلق بالالتزام أو أداة حقوق ملكية مشابهة (ولكنها ليست مماثلة) محتفظ بها من قبل طرف آخر على أنها أصل. فعلى سبيل المثال، قد يكون للالتزام أو أداة حقوق الملكية خاصية معينة (مثل الجودة الائتمانية للمصدر) تختلف عن تلك المنعكسة في القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق ملكية مشابهة محتفظ بها على أنها أصل.
- (ب) أن تكون وحدة الحساب للأصل ليست هي نفسها كما للالتزام أو أداة حقوق الملكية. على سبيل المثال، للالتزامات، في بعض الحالات، يعكس السعر للأصل سعراً مُجمَعاً لحزمة تضم كلا من المبالغ المستحقة على المصدر وتعزيز ائتماني من طرف ثالث. فإذا لم تكن وحدة الحساب للالتزام هي للحزمة المُجمعة، فإن الهدف يكون هو قياس القيمة العادلة للالتزام المصدر، وليس القيمة العادلة للحزمة المُجمعة. وعليه، ففي مثل هذه الحالات، فإن المنشأة تقوم بتعديل السعر المرصود للأصل لاستبعاد أثر التعزيز الائتماني من الطرف الثالث.
- الالتزامات وأدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها من قبل أطراف أخرى على أنها أصول*
- 40 عندما لا يُتاح سعر معن لتحويل التزام أو أداة حقوق ملكية مماثلة أو مشابهة خاصة بالمنشأة ولا يُحتفظ بالبند المماثل من قبل طرف آخر على أنه أصل، فإنه يجب على المنشأة أن تقيس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق الملكية باستخدام أسلوب تقويم من منظور مشارك في السوق يكون مدينًا بالالتزام أو يكون قد أصدر المطالبة على حقوق الملكية.

- 41 على سبيل المثال، عند تطبيق أسلوب القيمة الحالية فإن المنشأة قد تأخذ في الحسبان أيًا مما يلي:
- (أ) التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية التي يتوقع المشاركون في السوق أن يتكبدها للوفاء بالالتزام، بما في ذلك التعويض الذي قد يطلبه مشاركون في السوق لتحمل الالتزام (أنظر الفقرات ب31-ب33).
- (ب) المبلغ الذي يتسلمه مشاركون في السوق للدخول في أو إصدار التزام أو أداة حقوق ملكية مماثلة باستخدام الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير البند المماثل (مثل أن يكون له الخصائص الائتمانية نفسها) في السوق الرئيسية (أو السوق الأكثر ميزة) لإصدار التزام أو أداة حقوق ملكية بالشروط التعاقدية نفسها.
- المخاطر غير المتعلقة بالأداء**
- 42 تعكس القيمة العادلة للالتزام أثر المخاطر غير المتعلقة بالأداء. وتشمل المخاطر غير المتعلقة بالأداء، على سبيل المثال لا الحصر، المخاطر الائتمانية الخاصة بالمنشأة (كما عُرفت في المعيار الدولي للتقرير المالي 7 "الأدوات المالية: الإفصاحات"). ويفترض أن تظل المخاطر غير المتعلقة بالأداء هي نفسها قبل تحويل الالتزام وبعده.
- 43 يجب على المنشأة، عند قياس القيمة العادلة للالتزام، أن تأخذ في الحسبان أثر مخاطرها الائتمانية (الوضع الائتماني) وأي عوامل أخرى قد تؤثر على احتمال الوفاء أو عدم الوفاء بالالتزام. وقد يختلف ذلك الأثر اعتماداً على الالتزام. فعلى سبيل المثال:
- (أ) ما إذا كان الالتزام يُعهدا بتسليم نقد (التزام مالي) أو تعهدا بتسليم سلع أو خدمات (التزام غير مالي).
- (ب) شروط التعزيزات الائتمانية المتعلقة بالالتزام، إن وجدت.
- 44 تعكس القيمة العادلة للالتزام أثر المخاطر غير المتعلقة بالأداء على أساس وحدة حسابه. ولا يجوز لمصدر التزام، تم إصداره مع تعزيز ائتماني -غير منفصل- من طرف ثالث والذي تتم المحاسبة عنه بشكل منفصل -عن الالتزام، أن يُضمن أثر التعزيز الائتماني (مثل ذلك ضمان طرف ثالث لدين) في قياس القيمة العادلة للالتزام. وإذا تمت المحاسبة عن التعزيز الائتماني بشكل منفصل -عن الالتزام، فإن المصدر يأخذ في الحسبان الوضع الائتماني الخاص به وليس الخاص بالطرف الثالث الضامن عند قياسه القيمة العادلة للالتزام.
- قيد يمنع تحويل التزام أو أداة حقوق ملكية خاصة بالمنشأة**
- 45 لا يجوز للمنشأة، عند قياس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق ملكية خاصة بالمنشأة، أن تُضمن مُدخلاً منفصلاً أو تعديلاً لمُدخلات أخرى تتعلق بوجود قيد يمنع تحويل البند. ويتم تضمين أثر القيد الذي يمنع تحويل التزام أو أداة حقوق ملكية خاصة بالمنشأة -إما بشكل صريح أو بشكل ضمني- في المُدخلات الأخرى لقياس القيمة العادلة.
- 46 على سبيل المثال، في تاريخ المعاملة، قبل كل من الدائن والمدين سعر المعاملة للالتزام مع معرفة كاملة بأن الالتزام يتضمن قيوداً يمنع تحويله. ونتيجة لأن القيد يتم تضمينه في سعر المعاملة، فإنه ليس مطلوباً في تاريخ المعاملة مُدخل منفصل، أو تعديل على مدخل موجود، ليعكس أثر القيد على التحويل. وبالمثل، ليس مطلوباً في تواريخ القياس اللاحقة مُدخل منفصل، أو تعديل على مدخل موجود، ليعكس أثر القيد على التحويل.
- الالتزام المالي بميزة تحت الطلب**
- 47 لا تقل القيمة العادلة للالتزام مالي بميزة تحت الطلب (مثل الوديعة تحت الطلب) عن المبلغ الواجب سداده عند الطلب، مخصوماً من أول تاريخ يمكن أن تتم فيه المطالبة بدفع ذلك المبلغ.
- التطبيق على الأصول المالية والالتزامات المالية التي لها مراكز مقاصة في مخاطر السوق أو المخاطر الائتمانية للطرف المقابل**
- 48 تتعرض المنشأة التي تحتفظ بمجموعة من الأصول المالية والالتزامات المالية لمخاطر السوق (كما عُرفت في المعيار الدولي للتقرير المالي 7) وللمخاطر الائتمانية (كما عُرفت في المعيار الدولي للتقرير المالي 7) الخاصة بكل من الأطراف المقابلة. وإذا كانت المنشأة تدير تلك المجموعة من الأصول المالية والالتزامات المالية على أساس صافي تعرضها لأي من مخاطر السوق أو المخاطر الائتمانية، فإنه يُسمح للمنشأة بأن تطبق استثناء لهذا المعيار الدولي للتقرير المالي عند قياس القيمة العادلة. هذا الاستثناء يسمح للمنشأة بأن تقيس القيمة العادلة لمجموعة الأصول المالية والالتزامات المالية على أساس السعر الذي يمكن أن يتم تسلمه لبيع صافي مركز طويل (أصل) مقابل التعرض لمخاطر معينة أو الذي يتم دفعه لتحويل صافي مركز قصير (التزام) مقابل التعرض لمخاطر معينة في معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية. وبناءً عليه، يجب على المنشأة أن تقيس القيمة العادلة لمجموعة الأصول المالية والالتزامات المالية بشكل متسق مع الكيفية التي يمكن أن يسعر بها المشاركون في السوق صافي التعرض للمخاطر في تاريخ القياس.

- 49 يُسمح للمنشأة بأن تستخدم الاستثناء الوارد في الفقرة 48 - فقط - إذا كانت المنشأة تقوم بجميع ما يلي:
- (أ) تدير مجموعة الأصول المالية والالتزامات المالية على أساس صافي تعرض المنشأة لخطر (أو مخاطر) سوق معين أو لخطر ائتماني لطرف مقابل معين وفقاً لإدارة المخاطر أو الاستراتيجية الاستثمارية الموثقة الخاصة بالمنشأة؛
- (ب) تقدم معلومات على ذلك الأساس بشأن مجموعة الأصول المالية والالتزامات المالية إلى كبار موظفي إدارة المنشأة، كما عُرفت في معيار المحاسبة الدولي 24 "الإفصاحات عن الطرف ذي العلاقة"؛
- (ج) تطالب، أو أنها قد اختارت، بأن تقيس تلك الأصول المالية والالتزامات المالية بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي في نهاية كل فترة تقرير.

50 لا يتعلق الاستثناء الوارد في الفقرة 48 بعرض القائمة المالية. ففي بعض الحالات، يختلف أساس عرض الأدوات المالية في قائمة المركز المالي عن أساس قياس الأدوات المالية، على سبيل المثال، عندما لا يتطلب أو لا يسمح معيار دولي للتقرير المالي بأن يتم عرض الأدوات المالية على أساس صافي. في مثل هذه الحالات، قد يلزم المنشأة أن تقوم بتخصيص التعديلات على مستوى المحفظة (انظر الفقرات 53-56) على الأصول والالتزامات الفردية التي تشكل مجموعة أصول مالية والتزامات مالية تُدار على أساس صافي تعرض المنشأة للمخاطر. ويجب على المنشأة أن تقوم بمثل هذه التخصيصات على أساس معقول وثابت باستخدام منهجية مناسبة بحسب الظروف.

51 يجب على المنشأة أن تتخذ قرار السياسة المحاسبية، وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 8 "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، لتستخدم الاستثناء الوارد في الفقرة 48. ويجب على المنشأة، التي تستخدم الاستثناء، أن تطبق تلك السياسة المحاسبية، بما في ذلك سياساتها لتخصيص تعديلات سعري العرض والطلب (انظر الفقرات 53-55) والتعديلات الائتمانية (انظر الفقرة 56)، إذا كانت منطبقة، بشكل ثابت من فترة إلى أخرى على محفظة معينة.

52 ينطبق الاستثناء الوارد في الفقرة 48 - فقط - على الأصول المالية، والالتزامات المالية والعقود الأخرى في نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي 9 "الأدوات المالية" (أو معيار المحاسبة الدولي 39 "الأدوات المالية: الاتبات والقياس" إذا لم يتم تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9 بعد). وينبغي أن تقرأ الإشارات إلى الأصول المالية والالتزامات المالية الواردة في الفقرات 48-51 و 53-56 على أنها تنطبق على جميع العقود ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي 9 (أو معيار المحاسبة الدولي 39 إذا لم يتم تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9 بعد) والمحاسبة عنها وفقاً لهما، بغض النظر عما إذا كانت تستوفي تعريفات الأصول المالية أو الالتزامات المالية الواردة في معيار المحاسبة الدولي 32 "الأدوات المالية: العرض".

التعرض لمخاطر السوق

53 عند استخدام الاستثناء الوارد في الفقرة 48 لقياس القيمة العادلة لمجموعة أصول مالية والتزامات مالية تُدار على أساس صافي تعرض المنشأة لمخاطر سوق معينة، يجب على المنشأة أن تطبق السعر الواقع في حدود سعري العرض والطلب، والذي يُعد الأكثر تمثيلاً للقيمة العادلة بحسب الظروف، على صافي تعرض المنشأة لمخاطر السوق تلك (انظر الفقرتين 70 و 71).

54 عند استخدام الاستثناء الوارد في الفقرة 48، يجب على المنشأة أن تتأكد أن خطر (أو مخاطر) السوق الذي تتعرض له المنشأة في نطاق تلك المجموعة من الأصول المالية والالتزامات المالية هو نفسه - تقريباً - فعلى سبيل المثال، لا تجمع المنشأة مخاطر معدل الفائدة المرتبطة بأصل مالي مع مخاطر سعر البضاعة المرتبطة بالتزام مالي نظراً لأن القيام بذلك لن يقلل من تعرض المنشأة لمخاطر معدل الفائدة أو مخاطر سعر البضاعة. وعند استخدام الاستثناء الوارد في الفقرة 48، فإن أي مخاطر أساس ناتجة عن المُعامِلات غير المتماثلة لمخاطر السوق يجب أخذها في الحسبان في قياس القيمة العادلة للأصول المالية والالتزامات المالية في نطاق المجموعة.

55 وبالمثل، يجب أن تكون مدة تعرض المنشأة لخطر (أو مخاطر) سوق معين ناتج عن الأصول المالية والالتزامات المالية هو نفسه - تقريباً - فعلى سبيل المثال فإن المنشأة، التي تستخدم عقداً مستقبلياً مدته 12 شهراً في مقابل التدفقات النقدية المرتبطة بما قيمته 12 شهراً من التعرض لمخاطر معدل الفائدة لأداة مالية مدتها خمسة سنوات في نطاق مجموعة مُشكلة - فقط - من تلك الأصول المالية والالتزامات المالية، تقيس القيمة العادلة للتعرض لمخاطر معدل فائدة لمدة 12 شهراً على أساس صافي، والتعرض المتبقي لمخاطر معدل الفائدة (أي السنوات 2-5) على أساس إجمالي.

التعرض للمخاطر الائتمانية لطرف مقابل معين

56 عند استخدام الاستثناء الوارد في الفقرة 48 لقياس القيمة العادلة لمجموعة من الأصول المالية والالتزامات المالية تم الدخول فيها مع طرف مقابل معين، يجب على المنشأة أن تُضمّن أثر صافي تعرض المنشأة للمخاطر الائتمانية لذلك الطرف المقابل أو صافي تعرض الطرف المقابل للمخاطر الائتمانية للمنشأة في قياس القيمة العادلة عندما يمكن أن يأخذ المشاركون في السوق في الحسبان أية ترتيبات موجودة تقلل من التعرض للمخاطر الائتمانية في حالة التعثر في السداد (مثال ذلك اتفاقية معاوضة أساسية مع الطرف المقابل أو اتفاقية تتطلب مبادلة الضمان على أساس صافي تعرض كل طرف للمخاطر الائتمانية للطرف الآخر). ويجب أن يعكس قياس القيمة العادلة توقعات المشاركين في السوق بشأن احتمال أن يكون مثل هذا الترتيب نافذاً -بشكل نظامي- في حالة التعثر في السداد.

القيمة العادلة عند الإثبات الأولي

57 عندما يتم اقتناء أصل أو تحمل التزام في معاملة مُبادلة لذلك الأصل أو الالتزام، فإن سعر المعاملة هو السعر المدفوع لاقتناء الأصل أو المُستلم لتحمل الالتزام (سعر الدخول). وفي المقابل، فإن القيمة العادلة للأصل أو الالتزام هي السعر الذي يمكن أن يتم تسلمه لبيع الأصل أو دفعه لتحويل الالتزام (سعر الخروج). ليس بالضرورة أن تتبع المنشآت الأصول بالأسعار المدفوعة لاقتنائها. وبالمثل، ليس بالضرورة أن تحول المنشآت الالتزامات بالأسعار المستلمة لتحملها.

58 في العديد من الحالات، سوف يساوي سعر المعاملة القيمة العادلة (على سبيل المثال، قد تكون تلك هي الحالة في تاريخ المعاملة عندما تحدث معاملة لشراء أصل في السوق الذي سيتم فيه بيع الأصل).

59 عند تحديد ما إذا كانت القيمة العادلة عند الإثبات الأولي تساوي سعر المعاملة، فإنه يجب على المنشأة أن تأخذ في الحسبان العوامل الخاصة بالمعاملة وبالأصل أو بالالتزام. وتصف الفقرة ب4 الحالات التي قد لا يمثل فيها سعر المعاملة القيمة العادلة للأصل أو للالتزام عند الإثبات الأولي.

60 عندما يتطلب معيار دولي آخر للتقرير المالي من المنشأة، أو يسمح لها، بأن تقيس أصلًا أو التزاماً -ابتداءً بالقيمة العادلة وكان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة، فإنه يجب على المنشأة أن تثبت المكسب أو الخسارة الناتجة ضمن الربح أو الخسارة ما لم يحدد ذلك المعيار الدولي الآخر للتقرير المالي خلاف ذلك.

أساليب التقييم

61 يجب على المنشأة أن تستخدم أساليب تقييم مناسبة بحسب الظروف والتي يُتاح لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، بحيث تزيد -إلى أكبر حد ممكن- من استخدام المُدخلات الملائمة التي يمكن رصدها وأن تقلل -إلى أكبر حد ممكن- من استخدام المُدخلات التي لا يمكن رصدها.

62 إن الهدف من استخدام أسلوب تقييم هو لتقدير السعر الذي يمكن أن تحدث به معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة لبيع الأصل أو لتحويل الالتزام بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية. إن أساليب التقييم الثلاثة المستخدمة -على نطاق واسع- هي منهج السوق، ومنهج التكلفة ومنهج الدخل. وقد تم تلخيص الجوانب الرئيسية لتلك المناهج في الفقرات ب5- ب11. ويجب على المنشأة أن تستخدم أساليب تقييم متسقة مع واحد أو أكثر من تلك المناهج لقياس القيمة العادلة.

63 في بعض الحالات، سوف يكون من المناسب أسلوب تقييم واحد (على سبيل المثال، عند تقييم أصل أو التزام باستخدام الأسعار المعلنة في سوق نشطة لأصول أو التزامات متماثلة). وفي حالات أخرى، سوف يكون من المناسب استخدام عدة أساليب تقييم (على سبيل المثال، قد تكون تلك هي الحالة عند تقييم وحدة لتوليد النقد). وإذا تم استخدام عدة أساليب تقييم لقياس القيمة العادلة، فإنه يجب أن يتم تقييم النتائج (أي المؤشرات الممثلة للقيمة العادلة) بالأخذ في الحسبان مدى معقولية نطاق القيم المُشار إليها من قِبل تلك النتائج. إن قياس القيمة العادلة هو النقطة ضمن ذلك النطاق التي تُعد الأكثر تمثيلاً للقيمة العادلة بحسب الظروف.

64 إذا كان سعر المعاملة هو القيمة العادلة عند الإثبات الأولي وسوف يتم استخدام أسلوب تقييم يستخدم مُدخلات لا يمكن رصدها لقياس القيمة العادلة في فترات لاحقة، فإنه يجب أن تتم معايرة أسلوب التقييم بحيث أنه عند الإثبات الأولي تتساوى نتيجة أسلوب التقييم مع سعر المعاملة. إن المعايرة تؤكد أن أسلوب التقييم يعكس ظروف السوق الحالية، وتساعد المنشأة في تحديد ما إذا كان من الضروري تعديل في أسلوب التقييم (على سبيل المثال، قد يكون هناك خاصية للأصل أو الالتزام لا يستوعبها أسلوب التقييم). بعد الإثبات الأولي، وعند قياس القيمة العادلة باستخدام أسلوب أو أساليب تقييم تستخدم مُدخلات لا يمكن رصدها، فإنه يجب على المنشأة أن تتأكد من أن أساليب التقييم تلك تعكس بيانات السوق التي يمكن رصدها (على سبيل المثال، السعر لأصل أو التزام مشابه) في تاريخ القياس.

65 يجب أن يتم تطبيق أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة بشكل ثابت. وبالرغم من ذلك، يكون التغيير في أسلوب التقييم أو في تطبيقه (على سبيل المثال، التغيير في ترجيحه عندما يتم استخدام أساليب تقييم متعددة أو التغيير في تعديل مُطبق على أسلوب تقييم) مناسباً إذا كان ينتج عن التغيير قياس مساوٍ أو أكثر تمثيلاً للقيمة العادلة بحسب الظروف. وقد يكون هذا هو الحال إذا حدثت، على سبيل المثال، أي من الأحداث التالية:

- (أ) تنشأ أسواق جديدة ، أ
- (ب) تتاح معلومات جديدة ؛ أ
- (ج) معلومات كانت تستخدم سابقاً لم تعد متاحة؛ أ
- (د) تتحسن أساليب التقييم؛ أ
- (هـ) تتغير ظروف السوق.

66 يجب أن تتم المحاسبة عن التنتجيات الناتجة عن تغيير في أسلوب التقييم أو في تطبيقه على أنها تغيير في تقدير محاسبي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 8. وبالرغم من ذلك، لا تُتطلب الإفصاحات الواردة في معيار المحاسبة الدولي 8 للتغيير في تقدير المحاسبي للتنتجيات الناتجة عن تغيير في أسلوب التقييم أو في تطبيقه.

مدخلات أساليب التقييم

المبادئ العامة

67 يجب أن تزيد أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة -إلى أقصى حد ممكن- من استخدام المدخلات الملائمة التي يمكن رصدها وأن تقلل -إلى أقصى حد ممكن- من استخدام المدخلات التي لا يمكن رصدها.

68 تشمل أمثلة الأسواق التي قد تكون فيها المدخلات من الممكن رصدها لبعض الأصول والالتزامات (على سبيل المثال، الأدوات المالية) أسواق الأوراق المالية، وأسواق المتعاملين، وأسواق السمسرة والأسواق بدون وسطاء (أنظر الفقرة ب34).

69 يجب على المنشأة أن تختار المدخلات التي تتفق مع خصائص الأصل أو الالتزام التي يمكن أن يأخذها المشاركون في السوق في الحساب في معاملة للأصل أو الالتزام (انظر الفقرتين 11 و12). وفي بعض الحالات، ينتج عن تلك الخصائص تطبيق تعديل، مثل علاوة أو الخصم (على سبيل المثال، علاوة السيطرة أو خصم الحصة غير المسيطرة). وبالرغم من ذلك، لا يجوز أن ينطوي قياس القيمة العادلة على علاوة أو خصم لا يكون متسقاً مع وحدة الحساب الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي الذي يتطلب قياس القيمة العادلة، أو يسمح به (انظر الفقرتين 13 و14). ولا يتم السماح بالعلاوات والخصومات التي تعكس الحجم على أنه خاصية لحيازة المنشأة (تحديداً، عامل المنع الذي يعدل السعر المعلن للأصل أو التزام نظراً لأن حجم التداول اليومي العادي للسوق لا يُعد كافياً لاستيعاب الكمية المُحتفظ بها من قبل المنشأة، كما هو موضح في الفقرة 80) بدلاً من أنه خاصية للأصل أو الالتزام (على سبيل المثال، علاوة السيطرة عند قياس القيمة العادلة لحصة مسيطرة)، في قياس القيمة العادلة. وفي جميع الأحوال، إذا كان هناك سعر معلن في سوق نشطة (أي مُدخل المستوى 1) لأصل أو التزام، فإنه يجب على المنشأة أن تستخدم ذلك السعر المعلن بدون تعديل عند قياس القيمة العادلة، باستثناء ما هو محدد في الفقرة 79.

المدخلات المستندة إلى أسعار العرض والطلب

70 إذا كان للأصل أو الالتزام المقاس بالقيمة العادلة سعر عرض وسعر طلب (على سبيل المثال، مُدخل من سوق متعاملين)، فإنه يجب استخدام السعر الواقع في حدود سعري العرض والطلب والذي يُعد الأكثر تمثيلاً للقيمة العادلة بحسب الظروف لقياس القيمة العادلة بغض النظر عن المكان الذي يتم فيه تصنيف المدخل في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (أي المستوى 1، أو 2 أو 3؛ أنظر الفقرات 72-90). ويُسمح باستخدام أسعار العرض لمراكز الأصل وأسعار الطلب لمراكز الالتزام، ولكن لا يُتطلب ذلك.

71 لا يمنع هذا المعيار الدولي للتقرير المالي استخدام المتوسط سعري للسوق أو أعراف تسعير أخرى يستخدمها المشاركون في السوق كوسيلة عملية لقياسات القيمة العادلة الواقعة في حدود سعري العرض والطلب.

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

72 لزيادة الثبات والقابلية للمقارنة في قياسات القيمة العادلة والإفصاحات ذات الصلة، فإن هذا المعيار الدولي للتقرير المالي يضع تسلسلاً هرمياً للقيمة العادلة يصنف، في ثلاثة مستويات، مدخلات أساليب التقييم المستخدمة في قياس القيمة العادلة (أنظر الفقرات 76-90). يعطي التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الأولوية الأعلى للأسعار المعلنة (غير المُعدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الالتزامات المتمثلة (مدخلات المستوى 1) والأولوية الأدنى للمدخلات التي لا يمكن رصدها (مدخلات المستوى 3).

73 وفي بعض الحالات، قد يتم تصنيف المُدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة لأصل أو التزام ضمن مستويات مختلفة في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. وفي تلك الحالات، فإنه يتم تصنيف قياس القيمة العادلة في مجمله ضمن نفس المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة لأدنى مستوى مدخل يُعد مهما بالنسبة لمجمل القياس. ويتطلب تقويم أهمية مُدخل معين بالنسبة لمجمل القياس الاجتهاد، بالأخذ في الحسبان العوامل الخاصة بالأصل أو الالتزام. ولا يجوز أن تؤخذ التعديلات للوصول إلى القياسات المستندة إلى القيمة العادلة، مثل تكاليف البيع عند قياس القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، في الحسبان عند تحديد المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي يتم ضمنه تصنيف قياس القيمة العادلة.

74 قد يؤثر مدى إتاحة المُدخلات الملائمة وعنصر الذاتية المتعلق بها على اختيار أساليب التقويم المناسبة (أنظر الفقرة 61). وبالرغم من ذلك، يعطي التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الأولوية لمدخلات أساليب التقويم، وليس لأساليب التقويم المستخدمة لقياس القيمة العادلة. فعلى سبيل المثال، قد يتم تصنيف قياس القيمة العادلة المُطور باستخدام أسلوب القيمة الحالية ضمن المستوى 2 أو المستوى 3، اعتماداً على المُدخلات التي تُعد مهمة بالنسبة لمجمل القياس والمستوى الذي يتم ضمنه تصنيف تلك المُدخلات في هرمية القيمة العادلة.

75 إذا تطلب مدخل يمكن رصده تعديلاً باستخدام مدخل لا يمكن رصده، وأن ذلك التعديل ينتج عنه قياس للقيمة العادلة يكون أعلى أو أقل بشكل جوهري، فإنه يتم تصنيف القياس الناتج ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. فعلى سبيل المثال، إذا كان المشارك في السوق يأخذ في الحسبان أثر قيد على بيع أصل عند تقدير سعر الأصل، فإن المنشأة تعدل السعر المعلن ليعكس أثر ذلك القيد. وإذا كان ذلك السعر المعلن يُعد مُدخلاً ضمن المستوى 2 وكان التعديل مُدخلاً لا يمكن رصده ويُعد مهما بالنسبة لمجمل القياس، فإنه يتم تصنيف القياس ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

مُدخلات المستوى 1

76 مُدخلات المستوى 1 هي الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الالتزامات المتماثلة التي تستطيع المنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس.

77 يوفر السعر المعلن في سوق نشطة دليلاً يمكن الاعتماد عليه -إلى أكبر حد ممكن- على القيمة العادلة، وحينما يكون متاحاً، يجب أن يُستخدم بدون تعديل لقياس القيمة العادلة، باستثناء ما هو محدد في الفقرة 79.

78 سوف يكون مُدخل المستوى 1 متاحاً للعديد من الأصول المالية والالتزامات المالية، والتي قد يتم مُبادلة بعضها في أسواق نشطة متعددة (على سبيل المثال، في أسواق أوراق مالية مختلفة). وبناءً عليه، يكون التركيز في المستوى 1 على تحديد كل مما يلي:

(أ) السوق الرئيسية للأصل أو الالتزام أو، في غياب سوق رئيسية، السوق الأكثر ميزة للأصل أو الالتزام؛

(ب) ما إذا كانت المنشأة تستطيع الدخول في معاملة للأصل أو الالتزام بالسعر في ذلك السوق في تاريخ القياس.

79 لا يجوز للمنشأة أن تجري تعديلاً على مُدخل المستوى 1 في الحالات التالية:

(أ) عندما تحتفظ المنشأة بعدد كبير من الأصول أو الالتزامات المتشابهة (ولكنها ليست متماثلة) (على سبيل المثال، الأوراق المالية التي تمثل الدين) التي يتم قياسها بالقيمة العادلة ويوجد سعر معن متاح في سوق نشطة ولكن لا يمكن الوصول إليه بسهولة لكل من تلك الأصول والالتزامات - بشكل منفرد (أي أنه في ظل العدد الكبير من الأصول والالتزامات المتشابهة المُحتفظ بها من قبل المنشأة، فإنه من الصعب الحصول على معلومات التسعير لكل أصل أو التزام منفرد في تاريخ القياس). وفي تلك الحالة، فإنه يجوز للمنشأة، كوسيلة عملية، أن تقيس القيمة العادلة باستخدام طريقة تسعير بديلة لا تعتمد -بشكل حصري- على الأسعار المعلنة (على سبيل المثال، مصفوفة التسعير). وبالرغم من ذلك، فإنه ينتج عن استخدام طريقة تسعير بديلة لقياس القيمة العادلة يُصنف ضمن مستوى أدنى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

(ب) عندما لا يمثل السعر المعلن في سوق نشطة القيمة العادلة في تاريخ القياس. وقد يكون ذلك هو الحال، على سبيل المثال، إذا وقعت أحداث مهمة (مثل معاملات في سوق بدون وسطاء، أو صفقات في سوق سمسرة أو إعلانات) بعد إغلاق السوق ولكن قبل تاريخ القياس. ويجب على المنشأة أن تضع سياسة وتطبيقها بشكل ثابت - لتحديد تلك الأحداث التي قد تؤثر على قياسات القيمة العادلة. وبالرغم من ذلك، إذا تم تعديل السعر المعلن لأجل معلومات جديدة، فإنه ينتج عن التعديل قياس قيمة عادلة يُصنف ضمن مستوى أدنى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

(ج) عند قياس القيمة العادلة لالتزام أو أداة حقوق ملكية خاصة بالمنشأة باستخدام السعر المعلن لبند مماثل تتم المتاجرة فيه على أنه أصل في سوق نشطة، ويلزم تعديل ذلك السعر لأجل عوامل خاصة بالبعد أو الأصل (أنظر الفقرة 39). وإذا لم يُتطلب تعديل للسعر المعلن للأصل، فإن النتيجة هي قياس قيمة عادلة يُصنف ضمن المستوى 1 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. وبالرغم من ذلك، فإنه ينتج عن أي تعديل للسعر المعلن للأصل قياس قيمة عادلة يُصنف ضمن مستوى أدنى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

80 إذا كانت المنشأة تحتفظ بمركز في أصل أو التزام واحد (بما في ذلك، مركز يشمل عدداً كبيراً من الأصول أو الالتزامات المتماثلة، مثل حيازة أدوات مالية) وتتم المتاجرة في الأصل أو الالتزام في سوق نشطة، فإنه يجب أن يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام ضمن المستوى 1 على أنها نتاج للسعر المعلن للأصل أو الالتزام المنفرد وللقيمة المحتفظ بها من قبل المنشأة. وتكون تلك هي الحالة حتى ولو كان حجم التداول اليومي العادي للسوق غير كافٍ لاستيعاب الكمية المحتفظ بها وأنه قد يؤثر وضع أو أمر لبيع المركز في معاملة واحدة على السعر المعلن.

مُدخلات المستوى 2

81 مُدخلات المستوى 2 هي المُدخلات بخلاف الأسعار المعلنة المُدرجة ضمن المستوى 1 والتي من الممكن رصدها للأصل أو الالتزام بشكل مباشر أو غير مباشر.

82 إذا كان للأصل أو الالتزام أجل (تعاقدي) محدد، فإنه يجب أن يكون من الممكن ملاحظة مُدخل المستوى 2-تقريباً - للأجل الكامل للأصل أو الالتزام. وتشمل مُدخلات المستوى 2 ما يلي:

- (أ) الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المشابهة في أسواق نشطة.
- (ب) الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المماثلة أو المشابهة في أسواق غير نشطة.
- (ج) المُدخلات بخلاف الأسعار المعلنة التي يمكن رصدها لأصل أو التزام، على سبيل المثال:
 - (1) أسعار الفائدة ومنحنيات العائد التي يمكن رصدها على فترات معلنة شائعة؛
 - (2) التقلبات الضمنية؛
 - (3) الهوامش الإئتمانية.
- (د) المُدخلات المؤيدة من السوق.

83 تتفاوت التعديلات على مُدخلات المستوى 2 اعتماداً على العوامل الخاصة بالأصل أو الالتزام. وتشمل تلك العوامل ما يلي:

- (أ) حالة أو موقع الأصل؛
- (ب) إلى أي مدى ترتبط المُدخلات بالبنود التي تكون نظيرة للأصل أو الالتزام (بما في ذلك تلك العوامل الموضحة في الفقرة 39)؛
- (ج) حجم أو مستوى النشاط في الأسواق التي تكون فيها المُدخلات مرصودة.

84 قد ينتج عن تعديل على مُدخل المستوى 2، الذي يُعد مهماً بالنسبة لمجمل القياس، أن يُصنف قياس القيمة العادلة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة وذلك إذا استخدم التعديل مُدخلات مهمة لا يمكن رصدها.

85 تبين الفقرة ب 35 استخدام مُدخلات المستوى 2 لأصول والالتزامات معينة

مُدخلات المستوى 3

86 مُدخلات المستوى 3 هي المُدخلات التي لا يمكن رصدها للأصل أو الالتزام.

87 يجب أن تُستخدم المُدخلات التي لا يمكن رصدها لقياس القيمة العادلة إلى المدى الذي لا تُتاح فيه مُدخلات ملائمة يمكن رصدها، وبالتالي السماح بحالات يكون فيها نشاط السوق ضعيفاً، إن وجد، للأصل أو الالتزام في تاريخ القياس. وبالرغم من ذلك، يظل هدف قياس القيمة العادلة هو نفسه، أي سعر الخروج في تاريخ القياس من منظور المشارك في السوق الذي يحتفظ بالأصل أو يدين بالالتزام. وبناءً عليه، يجب أن تعكس المُدخلات التي لا يمكن رصدها الافتراضات التي يمكن أن يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، بما في ذلك الافتراضات بشأن المخاطر.

88 تشمل الافتراضات بشأن المخاطر تلك المخاطر المتأصلة في أسلوب تقويم معين مُستخدم لقياس القيمة العادلة (مثل نموذج التسعير) والمخاطر المتأصلة في مدخلات أسلوب التقويم. فالقياس الذي لا يتضمن تعديلاً مقابل المخاطر لا يمثل قياس قيمة عادلة إذا كان المشاركون في السوق يدرجون تعديلاً مقابل المخاطر عند تسعير الأصل أو الالتزام. فعلى سبيل المثال، قد يكون من الضروري إدراج تعديل مقابل المخاطر عندما يكون هناك عدم تأكيد كبير من القياس (على سبيل المثال، عندما يكون هناك انخفاض كبير في حجم النشاط أو مستواه عند مقارنته بنشاط السوق العادي للأصل أو الالتزام، أو الأصول أو الالتزامات المشابهة، وتكون المنشأة قد حددت أن سعر المعاملة أو السعر المعلن لا يمثل القيمة العادلة، كما هو موضح في الفقرات ب37-ب47).

- 89 يجب على المنشأة أن تطور المدخلات التي لا يمكن رصدها باستخدام أفضل المعلومات المتاحة بحسب الظروف، والتي قد تشمل البيانات الخاصة بالمنشأة. وعند تطوير المدخلات التي لا يمكن رصدها، يمكن للمنشأة أن تبدأ بالبيانات الخاصة بها، ولكن يجب عليها أن تعدل تلك البيانات عندما تبين معلومات متاحة بشكل معقول - أن المشاركين الآخرين في السوق يمكن أن يستخدموا بيانات مختلفة أو أن هناك شيئاً خاصاً بالمنشأة وهو غير متاح للمشاركين الآخرين في السوق (على سبيل المثال، التآزرية الخاصة بالمنشأة). ولا يلزم المنشأة أن تبذل جهوداً مستفيضة لتحصل على معلومات بشأن افتراضات المشارك في السوق. وبالرغم من ذلك، يجب على المنشأة أن تأخذ في الحسبان جميع المعلومات بشأن افتراضات المشارك في السوق والتي تكون متاحة بشكل معقول. حيث تُعد المعلومات التي لا يمكن رصدها والتي يتم تطويرها بالطريقة الموضحة أعلاه افتراضات مشارك في السوق وتحقق الهدف من قياس القيمة العادلة.
- 90 توضح الفقرة ب36 استخدام مدخلات المستوى 3 لأصول والتزامات معينة.

الإفصاح

- 91 يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي قوائمها المالية في تقييم كل مما يلي:
- (أ) للأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة - على أساس متكرر أو غير متكرر في قائمة المركز المالي بعد الإثبات الأولى: أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة لتطوير تلك القياسات.
- (ب) لقياسات القيمة العادلة المتكررة التي تستخدم مدخلات مهمة لا يمكن رصدها (المستوى 3): أثر القياسات على الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل الآخر للفترة.
- 92 لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 91، يجب على المنشأة أن تأخذ جميع ما يلي في الحسبان:
- (أ) مستوى التفصيل اللازم لاستيفاء متطلبات الإفصاح؛
- (ب) حجم التأكيد الذي يجب وضعه على كل من المتطلبات المتنوعة؛
- (ج) حجم التجميع أو التفصيل الذي يجب القيام به؛
- (د) ما إذا كان مستخدمو القوائم المالية بحاجة لمعلومات إضافية لتقييم المعلومات الكمية المفصّل عنها.
- وإذا كانت الإفصاحات المقدمة وفقاً لهذا المعيار الدولي للتقرير المالي والمعايير الدولية الأخرى للتقرير المالي غير كافية لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 91، فإنه يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات الإضافية اللازمة لتحقيق تلك الأهداف.
- 93 لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 91، فإنه يجب على المنشأة أن تفصح - كحد أدنى - عن المعلومات التالية لكل فئة من الأصول والالتزامات (أنظر الفقرة 94 لمعلومات عن تحديد الفئات المناسبة للأصول والالتزامات) المقاسة بالقيمة العادلة (بما في ذلك، القياسات المستندة إلى القيمة العادلة ضمن نطاق هذا المعيار الدولي للتقرير المالي) في قائمة المركز المالي بعد الإثبات الأولى:

- (أ) لقياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة: قياس القيمة العادلة في نهاية فترة التقرير. ولقياسات القيمة العادلة غير المتكررة: أسباب القياس. قياسات القيمة العادلة المتكررة للأصول أو الالتزامات هي تلك التي تتطلبها، أو تسمح بها، معايير دولية أخرى للتقرير المالي في قائمة المركز المالي في نهاية كل فترة تقرير. وقياسات القيمة العادلة غير المتكررة للأصول أو الالتزامات هي تلك التي تتطلبها، أو تسمح بها معايير دولية أخرى للتقرير المالي في قائمة المركز المالي في ظروف معينة (على سبيل المثال، عندما تقيس المنشأة أصولاً مُحفظاً به للبيع بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 5 "الأصول غير المتداولة المُحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة" نظراً لأن القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف البيع أقل من مبلغه الدفترى).
- (ب) لقياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة: المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي يتم ضمنه تصنيف قياسات القيمة العادلة في مجملها (المستوى 1 و2 و3).
- (ج) للأصول والالتزامات المُحتفظ بها في نهاية فترة التقرير والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر: مبالغ أي تحويلات بين المستوى 1 والمستوى 2 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، وأسباب تلك التحويلات وسياسة المنشأة لتحديد متى يفترض أنه قد حدثت التحويلات بين المستويين (أنظر الفقرة 95). ويجب أن يُفصح عن التحويلات إلى كل مستوى ويتم مناقشتها - بشكل منفصل - عن التحويلات من كل مستوى.

(د) لقياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة المصنفة ضمن المستوى 2 والمستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة: وصف لأسلوب (أساليب) التقييم والمُدخلات المستخدمة في قياس القيمة العادلة. وإذا كان هناك تغيير في أسلوب التقييم (على سبيل المثال، التغيير من منهج السوق إلى منهج الدخل أو استخدام أسلوب تقييم إضافي)، فإنه يجب على المنشأة أن تفصح عن ذلك التغيير وسبب (أسباب) إجرائه. ولقياسات القيمة العادلة المصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، فإنه يجب على المنشأة أن تقدم معلومات كمية عن المُدخلات المهمة التي لا يمكن رصدها المستخدمة في قياس القيمة العادلة. ولا تطالب المنشأة بإيجاد معلومات كمية لكي تلتزم بمتطلب الإفصاح هذا إذا لم تكن المنشأة من قام بتطوير المُدخلات الكمية التي لا يمكن رصدها عند قياس القيمة العادلة (على سبيل المثال، عندما تستخدم المنشأة أسعاراً من معاملات سابقة أو معلومات تسعير من طرف ثالث دون تعديل). وبالرغم من ذلك، لا يمكن للمنشأة عند تقديم هذا الإفصاح أن تتجاهل المُدخلات الكمية التي لا يمكن رصدها والتي تُعد مهمة لقياس القيمة العادلة وتكون متاحة بشكل معقول للمنشأة.

(هـ) لقياسات القيمة العادلة المتكررة المصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة: مطابقة الأرصدة الافتتاحية مع الأرصدة الختامية، بحيث تفصح بشكل منفصل -عن التغييرات خلال الفترة التي يمكن عزوها لما يلي:

(1) مجموع المكاسب أو الخسائر للفترة والمُثبتة ضمن الربح أو الخسارة، والبند (البند) المستقل ضمن الربح أو الخسارة الذي يتم فيه إثبات تلك المكاسب أو الخسائر.

(2) مجموع المكاسب أو الخسائر للفترة والمُثبتة ضمن الدخل الشامل الآخر، والبند (البند) المستقل ضمن الدخل الشامل الآخر الذي يتم فيه إثبات تلك المكاسب أو الخسائر.

(3) المشتريات والمبيعات والإصدارات والتسويات (ويفصح عن كل من تلك الأنواع للتغييرات بشكل منفصل).

(4) مبالغ أي تحويلات إلى أو من المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، وأسباب تلك التحويلات وسياسة المنشأة لتحديد متى يفترض أنه قد حدثت تلك التحويلات (أنظر الفقرة 95). ويجب أن يُفصح عن التحويلات إلى المستوى 3 ومناقشتها بشكل منفصل -عن التحويلات من المستوى 3.

(و) لقياسات القيمة العادلة المتكررة المصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة: مبلغ مجموع المكاسب أو الخسائر للفترة الواردة في البند (هـ) (1) المدرج ضمن الربح أو الخسارة الذي يمكن عزوه إلى التغيير في المكاسب أو الخسائر غير المحققة المتعلقة بتلك الأصول والالتزامات المُحتفظ بها في نهاية فترة التقرير، والبند (البند) المستقل ضمن الربح أو الخسارة الذي يتم فيه إثبات تلك المكاسب أو الخسائر غير المحققة.

(ز) لقياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة المصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة: وصف لأليات التقييم المستخدمة من قبل المنشأة (بما في ذلك، على سبيل المثال كيف تقرر المنشأة سياساتها وأجرائها للتقييم وكيف تحلل التغييرات في قياسات القيمة العادلة من فترة إلى أخرى).

(ح) لقياسات القيمة العادلة المتكررة المصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

(1) لجميع مثل تلك القياسات: وصف سردي لحساسية قياس القيمة العادلة للتغيرات في المُدخلات التي لا يمكن رصدها إذا كان قد ينتج عن تغير في تلك المُدخلات إلى مبلغ مختلف قياس قيمة عادلة أعلى أو أقل -بشكل جوهري. وإذا كانت هناك علاقات متبادلة بين تلك المُدخلات والمُدخلات الأخرى التي لا يمكن رصدها المستخدمة في قياس القيمة العادلة، فإنه يجب على المنشأة أن تقدم -أيضاً- وصفاً لتلك العلاقات المتبادلة وكيف يمكن لتلك العلاقات أن تضخم أو تخفف من أثر التغيرات في المُدخلات التي لا يمكن رصدها على قياس القيمة العادلة. وللالتزام بمتطلب الإفصاح ذلك، فإن يجب أن يتضمن الوصف السردى للحساسية لتغيرات في المُدخلات التي لا يمكن رصدها، كحد أدنى، المُدخلات التي لا يمكن رصدها التي يتم الإفصاح عنها عند الالتزام بالبند (د).

(2) للأصول المالية والالتزامات المالية: إذا كان تغيير واحد أو أكثر من المُدخلات التي لا يمكن رصدها ليعكس افتراضات بديلة ممكنة -بشكل معقول- بغير القيمة العادلة -بشكل جوهري-، فإنه يجب على المنشأة أن تبين تلك الحقيقة وأن تفصح عن أثر تلك التغييرات. ويجب على المنشأة أن تفصح عن الكيفية التي تم بها حساب أثر تغيير ليعكس افتراضاً بديلاً ممكناً -بشكل معقول-. ولهذا الغرض، فإنه يجب الحكم على جوهريّة التغيير بالنظر إلى الربح أو الخسارة ومجموع الأصول أو مجموع الالتزامات؛ أو بالنظر إلى مجموع حقوق الملكية عندما يتم إثبات التغييرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر.

(ط) لقياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة: إذا كان أقصى وأفضل استخدام لأصل غير مالي يختلف عن استخدامه الحالي، فإنه يجب على المنشأة أن تفصح عن تلك الحقيقة وعن سبب استخدام الأصل غير المالي بطريقة تختلف عن أقصى وأفضل استخدام له.

- 94 يجب على المنشأة أن تحدد الفئات المناسبة للأصول والالتزامات على أساس ما يلي:
- (أ) طبيعة وخصائص ومخاطر الأصل أو الالتزام؛
- (ب) المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي يتم ضمنه تصنيف قياس القيمة العادلة.
- قد يلزم أن يكون عدد الفئات أكبر لقياسات القيمة العادلة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة نظراً لأن لتلك القياسات درجة أعلى من عدم التأكد والذاتية. ويتطلب تحديد الفئات المناسبة للأصول والالتزامات، التي ينبغي أن تُقدم لها إفصاحات بشأن قياسات القيمة العادلة، قدرًا من الاجتهاد. سوف تتطلب - غالباً - فئة الأصول أو الالتزامات تفصيلاً أكثر من مجرد البنود المستقلة المعروضة في قائمة المركز المالي. وبالرغم من ذلك، يجب على المنشأة أن تقدم معلومات كافية للسماح بالمطابقة مع البنود المستقلة المعروضة في قائمة المركز المالي. وإذا حدد معيار دولي آخر للتقرير المالي الفئة لأصل أو التزام، فإنه يجوز للمنشأة أن تستخدم تلك الفئة عند تقديم الإفصاحات المطلوبة الواردة في هذا المعيار الدولي للتقرير المالي إذا كانت تلك الفئة تستوفي المتطلبات الواردة في هذه الفقرة.
- 95 يجب على المنشأة أن تفصح عن، وأن تتبع - بشكل ثابت - سياستها لتحديد متى يُفترض أنه قد حدثت تحويلات بين المستويات في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة وفقاً للفقرة 93(ج) و(هـ)(4). يجب أن تكون السياسة بشأن توقيت إثبات التحويلات هي نفسها للتحويلات إلى المستويات كما هي للتحويلات من المستويات. ومن أمثلة السياسات لتحديد توقيت التحويلات ما يلي:
- (أ) تاريخ الحدث أو التغيير في الظروف الذي تسبب في التحويل.
- (ب) بداية فترة التقرير.
- (ج) نهاية فترة التقرير.
- 96 إذا اتخذت المنشأة قرار السياسة المحاسبية لاستخدام الاستثناء الوارد في الفقرة 48، فإنه يجب عليها أن تفصح عن تلك الحقيقة.
- 97 لكل فئة للأصول والالتزامات غير المُقاسة بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي ولكن يتم الإفصاح لها عن القيمة العادلة، فإنه يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة 93(ب)، و(د) و(ط). وبالرغم من ذلك، فإن المنشأة غير مُطالبة بأن تقدم إفصاحات كمية عن المُدخلات المهمة التي لا يمكن رصدها المُستخدمة في قياسات القيمة العادلة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة والمطلوبة بموجب الفقرة 93(د). لمثل تلك الأصول والالتزامات، لا يلزم المنشأة أن تقدم الإفصاحات الأخرى المطلوبة بموجب هذا المعيار الدولي للتقرير المالي.
- 98 لالتزام مُقاس بالقيمة العادلة وتم إصداره مع تعزيز ائتماني - غير منفصل - من طرف ثالث، فإنه يجب على المُصدر أن يفصح عن وجود ذلك التعزيز الائتماني واما إذا كان يتم انعكاسه في قياس القيمة العادلة للالتزام.
- 99 يجب على المنشأة أن تعرض الإفصاحات الكمية المطلوبة بموجب هذا المعيار الدولي للتقرير المالي في تنسيق جدولي ما لم يكن هناك تنسيق آخر مناسب أكثر.

الملحق أ

المصطلحات المعروفة

يُعد هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من المعيار الدولي للتقرير المالي

<p>السوق النشطة</p> <p>سوق تحدث فيها معاملات للأصل أو الالتزام بوتيرة وحجم كافيين لتوفير معلومات التسعير على أساس مستمر.</p>	<p>منهج التكلفة</p> <p>أسلوب تقويم يعكس المبلغ الذي يكون مطلوباً -حالياً- لاستبدال الطاقة الخدمية لأصل (يشار إليها - غالباً - على أنها تكلفة الإحلال الحالية).</p>
<p>سعر المدفوع</p> <p>السعر المدفوع لاقتناء أصل أو المُستلم لتحمل التزام في معاملة مُبادلة.</p>	<p>سعر الخروج</p> <p>السعر الذي يتم تسلمه لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام.</p>
<p>التدفق النقدي المتوقع</p> <p>المتوسط المرجح المحتمل (أي متوسط التوزيع) للتدفقات النقدية المستقبلية المحتملة.</p>	<p>القيمة العادلة</p> <p>السعر الذي يتم تسلمه لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.</p>
<p>أقصى وأفضل استخدام</p> <p>استخدام لأصل غير مالي، من قبل المشاركين في السوق، يزيد -إلى أقصى حد ممكن- من قيمة الأصل أو مجموعة الأصول والالتزامات (على سبيل المثال، "أعمال") التي يُستخدم من ضمنها الأصل.</p>	<p>منهج الدخل</p> <p>أساليب التقويم التي تحول المبالغ المستقبلية (على سبيل المثال، التدفقات النقدية أو الدخل والمصروفات) إلى مبلغ واحد حالي (أي مخصوم). ويتم تحديد قياس القيمة العادلة على أساس القيمة التي تشير إليها توقعات السوق الحالية بشأن تلك المبالغ المستقبلية.</p>
<p>المُدخلات</p> <p>الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، بما في ذلك الافتراضات حول المخاطر، مثل ما يلي:</p> <p>(أ) المخاطر المتأصلة في أسلوب تقويم معين مُستخدم لقياس القيمة العادلة (مثل نموذج تسعير)؛</p> <p>(ب) المخاطر المتأصلة في مدخلات أسلوب التقويم. وقد تكون المُدخلات من الممكن رصدها أو من غير الممكن رصدها.</p>	<p>مُدخلات المستوى 1</p> <p>الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لأصول أو التزامات متماثلة تستطيع المنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس.</p>
<p>مُدخلات المستوى 2</p> <p>المُدخلات بخلاف الأسعار المعلنة المُدرجة ضمن المستوى 1 والتي تكون من الممكن رصدها للأصل أو الالتزام، إما بشكل مباشر أو غير مباشر.</p>	<p>مُدخلات المستوى 3</p> <p>المُدخلات التي لا يمكن رصدها للأصل أو الالتزام.</p>
<p>منهج السوق</p> <p>أسلوب تقويم يستخدم الأسعار والمعلومات الملائمة الأخرى المُتولدة عن معاملات السوق التي تنطوي على أصول أو التزامات أو مجموعة متماثلة أو نظيرة (أي متشابهة) من الأصول والالتزامات، مثل "أعمال".</p>	<p>المُدخلات المؤيدة من السوق</p> <p>المُدخلات التي تكون مشتقة بشكل رئيس - أو مؤيدة من بيانات السوق التي يمكن رصدها عن طريق الارتباط أو وسائل أخرى.</p>
<p>المشارك في السوق</p> <p>المشترون والبائعون في السوق الرئيسية (أو الأكثر ميزة) للأصل أو الالتزام والذين لديهم الخصائص التالية:</p> <p>(أ) أنهم مستقلون عن بعضهم البعض، أي أنهم ليسوا أطرافاً ذات علاقة كما عُرفت في معيار المحاسبة الدولي 24، على الرغم من أنه يمكن استخدام السعر في معاملة مع طرف ذي علاقة على أنه مُدخل لقياس القيمة العادلة إذا كان لدى المنشأة دليل على أنه قد تم الدخول في المعاملة بحسب شروط السوق.</p> <p>(ب) أنهم على دراية، ولديهم فهم معقول حول الأصل أو الالتزام والمعاملة باستخدام جميع المعلومات المتاحة، بما في ذلك المعلومات التي قد يتم الحصول عليها من خلال جهود الاطلاع النافي للجهالة التي تكون عادية ومعتادة.</p> <p>(ج) أنهم قادرون على الدخول في معاملة للأصل أو الالتزام.</p> <p>(د) أنهم راغبون في الدخول في معاملة للأصل أو الالتزام، أي أن لديهم الدافع ولكنهم ليسوا مجبرين أو بخلاف ذلك مكرهين على القيام بذلك.</p>	<p>المشارك في السوق</p> <p>المشترون والبائعون في السوق الرئيسية (أو الأكثر ميزة) للأصل أو الالتزام والذين لديهم الخصائص التالية:</p> <p>(أ) أنهم مستقلون عن بعضهم البعض، أي أنهم ليسوا أطرافاً ذات علاقة كما عُرفت في معيار المحاسبة الدولي 24، على الرغم من أنه يمكن استخدام السعر في معاملة مع طرف ذي علاقة على أنه مُدخل لقياس القيمة العادلة إذا كان لدى المنشأة دليل على أنه قد تم الدخول في المعاملة بحسب شروط السوق.</p> <p>(ب) أنهم على دراية، ولديهم فهم معقول حول الأصل أو الالتزام والمعاملة باستخدام جميع المعلومات المتاحة، بما في ذلك المعلومات التي قد يتم الحصول عليها من خلال جهود الاطلاع النافي للجهالة التي تكون عادية ومعتادة.</p> <p>(ج) أنهم قادرون على الدخول في معاملة للأصل أو الالتزام.</p> <p>(د) أنهم راغبون في الدخول في معاملة للأصل أو الالتزام، أي أن لديهم الدافع ولكنهم ليسوا مجبرين أو بخلاف ذلك مكرهين على القيام بذلك.</p>

<p>السوق التي تزيد -إلى أقصى حد ممكن - من المبلغ الذي يتم تسلمه لبيع الأصل أو نقل -إلى أقصى حد ممكن - من المبلغ الذي يتم دفعه لتحويل الالتزام، بعد الأخذ في الحسبان تكاليف المعاملة وتكاليف النقل.</p>	<p>السوق الأكثر ميزة</p>
<p>مخاطر أن المنشأة لن تفي بالالتزام. تشمل المخاطر غير المتعلقة بالأداء، على سبيل المثال لا الحصر، المخاطر الائتمانية الخاصة بالمنشأة.</p>	<p>المخاطر غير المتعلقة بالأداء</p>
<p>المُدخلات التي يتم تطويرها باستخدام بيانات السوق، مثل المعلومات المتاحة للعموم بشأن أحداث فعلية أو معاملات، والتي تعكس الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام.</p>	<p>المُدخلات التي يمكن رصدها</p>
<p>المعاملة التي تفترض التعرض للسوق لفترة تسبق تاريخ القياس للسماح للأنشطة التسويقية العادية والمعتادة لمعاملات تنطوي على مثل تلك الأصول أو الالتزامات؛ وهي ليست معاملة إجبارية (على سبيل المثال، تصفية إجبارية أو بيع أموال محجوزة).</p>	<p>المعاملة في الظروف الاعتيادية المنتظمة</p>
<p>السوق الذي به أكبر حجم ومستوى من النشاط للأصل أو الالتزام.</p>	<p>السوق الرئيسية</p>
<p>التعويض الذي يسعى إليه المشاركون في السوق المُتَحَنِّون للمخاطر مقابل تحملهم عدم التأكد المتأصل في التدفقات النقدية لأصل أو التزام. ويشار إليه -أيضًا -على أنه 'تعديل مقابل المخاطر'.</p>	<p>علاوة المخاطر</p>
<p>تكاليف بيع أصل أو تحويل التزام في السوق الرئيسية (أو الأكثر ميزة) للأصل أو الالتزام والتي يمكن عزوها -بشكل مباشر - إلى استبعاد الأصل أو تحويل الالتزام وتستوفي كلا الضابطين التاليين:</p> <p>(أ) أنها تنتج -بشكل مباشر - عن تلك المعاملة وتُعد ضرورية لها.</p> <p>(ب) لم يكن ليتم تكبدها من قبل المنشأة لو أنه لم يتم اتخاذ القرار ببيع الأصل أو بتحويل الالتزام (مشابهة لتكاليف البيع كما عُرِفت في المعيار الدولي للتقرير المالي 5).</p>	<p>تكاليف المعاملة</p>
<p>التكاليف التي يتم تكبدها لنقل أصل من موقعه الحالي إلى سوقه الرئيسية (أو الأكثر ميزة).</p>	<p>تكاليف النقل</p>
<p>المستوى الذي يتم عنده تجميع أو تفصيل أصل أو التزام في معيار دولي للتقرير المالي لأغراض الإثبات.</p>	<p>وحدة الحساب</p>
<p>المُدخلات التي لا تُتاح لها بيانات سوق والتي يتم تطويرها باستخدام أفضل المعلومات بشأن الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام.</p>	<p>المُدخلات التي لا يمكن رصدها</p>

الملحق ب إرشادات التطبيق

يُعد هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من المعيار الدولي للتقرير المالي. ويوضح تطبيق الفقرات 1-99 وله الصلاحية نفسها كما هي للأجزاء الأخرى في المعيار الدولي للتقرير المالي.

ب1 قد تختلف الاجتهادات المُطبقة في حالات التقويم المختلفة. يوضح هذا الملحق الاجتهادات التي قد تنطبق عندما تقيس المنشأة القيمة العادلة في حالات تقويم مختلفة.

منهج قياس القيمة العادلة

ب2 إن الهدف من قياس القيمة العادلة هو تقدير السعر الذي تحدث به معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة لبيع الأصل أو لتحويل الالتزام بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية. ويتطلب قياس القيمة العادلة من المنشأة أن تحدد جميع ما يلي:

- الأصل أو الالتزام المعين الخاضع للقياس (بما يتفق مع وحدة حسابه).
- للأصل غير المالي، فرضية التقويم التي تكون مناسبة للقياس (بما يتفق مع أقصى وأفضل استخدام له).
- السوق الرئيسية (أو الأكثر ميزة) للأصل أو الالتزام.
- أسلوب (أساليب) التقويم المناسبة للقياس، مع الأخذ في الحسبان مدى إتاحة البيانات التي يتم بها تطوير المُدخلات التي تمثل الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام والمستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي يتم ضمنه تصنيف المُدخلات.

فرضية تقويم الأصول غير المالية (الفقرات 31-33)

ب3 عند قياس القيمة العادلة لأصل غير مالي يُستخدم بالاشتراك مع أصول أخرى كمجموعة (كما تم تركيبها أو بخلاف ذلك تهيئتها للاستخدام) أو بالاشتراك مع أصول والتزامات أخرى (على سبيل المثال "أعمال")، يعتمد أثر فرضية التقويم على الظروف. على سبيل المثال:

- يمكن أن تكون القيمة العادلة للأصل هي نفسها سواء يتم استخدام الأصل على أساس أنه قائم بذاته أو بالاشتراك مع أصول أخرى أو بالاشتراك مع أصول والتزامات أخرى. وقد يكون ذلك هو الحال إذا كان الأصل "أعمال" يستمر المشاركون في السوق في تشغيلها. وفي تلك الحالة، فإن المعاملة تنطوي على تقويم الأعمال في مجملها. يتولد عن استخدام الأصول كمجموعة في أعمال مستمرة تآزرية تكون متاحة للمشاركين في السوق (أي تآزرية المشاركون في السوق التي، بناءً عليه، ينبغي أن تؤثر في القيمة العادلة للأصل إما على أساس أنه قائم بذاته أو بالاشتراك مع أصول أخرى أو بالاشتراك مع أصول والتزامات أخرى).
- يمكن أن يُضمن استخدام أصل بالاشتراك مع أصول أخرى أو بالاشتراك مع أصول والتزامات أخرى في قياس القيمة العادلة من خلال تعديلات على قيمة الأصل المُستخدم على أساس أنه قائم بذاته. وقد يكون ذلك هو الحال إذا كان الأصل ماكينة ويتم تحديد قياس القيمة العادلة باستخدام سعر مرصود لماكينة مشابهة (لم يتم تركيبها أو بخلاف ذلك تهيئتها للاستخدام)، مُعدل لأجل تكاليف النقل والتركيب بحيث يعكس قياس القيمة العادلة الحالة والموقع الحالي للماكينة (التي تم تركيبها وتهيئتها للاستخدام).
- يمكن أن يُضمن استخدام أصل بالاشتراك مع أصول أخرى أو بالاشتراك مع أصول والتزامات أخرى في قياس القيمة العادلة من خلال افتراضات المشاركين في السوق المُستخدمة لقياس القيمة العادلة للأصل. فعلى سبيل المثال، إذا كان الأصل هو مخزون إنتاج تحت التشغيل والذي يُعد فريداً من نوعه وأن المشاركين في السوق يحولون المخزون إلى بضائع تامة الصنع، فإن القيمة العادلة للمخزون تفترض أن المشاركين في السوق قد قاموا باقتناء أو أنهم سيقومون باقتناء أية ماكينة متخصصة لازمة لتحويل المخزون إلى بضائع تامة الصنع.
- يمكن أن يُضمن استخدام أصل بالاشتراك مع أصول أخرى أو بالاشتراك مع أصول والتزامات أخرى في أسلوب التقويم المُستخدم لقياس القيمة العادلة للأصل. وقد يكون هذا هو الحال عند استخدام طريقة الأرباح الزائدة لفترات متعددة لقياس القيمة العادلة لأصل غير ملموس نظراً لأن أسلوب التقويم هذا يأخذ في الحسبان - تحديداً مساهمة أية أصول مكتملة له والتزامات مرتبطة به في المجموعة التي يتم فيها استخدام مثل هذا الأصل غير الملموس.

(هـ) في حالات محدودة للغاية، عندما تستخدم المنشأة أصلاً ضمن مجموعة من الأصول، قد تقيس المنشأة الأصل بمبلغ يقارب قيمته العادلة عند تخصيص القيمة العادلة لمجموعة الأصول الفردية للمجموعة. قد يكون ذلك هو الحال إذا كان التقييم ينطوي على عقار ويتم تخصيص القيمة العادلة للعقار المحسن (أي مجموعة الأصول) على الأصول المكونة له (مثل الأرض والتحسينات).

القيمة العادلة عند الإثبات الأولي (الفقرات 57-60)

- 4ب عند تحديد ما إذا كانت القيمة العادلة عند الإثبات الأولي تساوي سعر المعاملة، يجب على المنشأة أن تأخذ في الحسبان العوامل الخاصة بالمعاملة وبالأصل أو بالالتزام. فعلى سبيل المثال، قد لا يمثل سعر المعاملة القيمة العادلة لأصل أو للالتزام عند الإثبات الأولي إذا وجدت أي من الحالات التالية:
- (أ) المعاملة هي بين أطراف ذات علاقة، بالرغم من أنه يمكن استخدام السعر في معاملة مع طرف ذي علاقة على أنه مُدخل في قياس القيمة العادلة إذا كان لدى المنشأة دليل على أنه تم الدخول في المعاملة بحسب شروط السوق.
- (ب) تحدث المعاملة تحت الإكراه أو يكون البائع مُجبراً على قبول السعر في المعاملة. على سبيل المثال، قد يكون ذلك هو الحال إذا كان البائع يعاني من صعوبات مالية.
- (ج) تختلف وحدة الحساب التي يمثلها سعر المعاملة عن وحدة الحساب للأصل أو الالتزام المقاس بالقيمة العادلة. فعلى سبيل المثال، قد يكون هذا هو الحال إذا كان الأصل أو الالتزام المقاس بالقيمة العادلة هو فقط - أحد عناصر المعاملة (على سبيل المثال، في تجميع أعمال)، أو كانت المعاملة تتضمن حقوقاً وامتيازات غير منصوص عليها يتم قياسها بشكل منفصل - وفقاً لمعيار دولي آخر للتقرير المالي، أو كان سعر المعاملة يتضمن تكاليف المعاملة.
- (د) تختلف السوق التي تحدث فيها المعاملة عن السوق الرئيسية (أو السوق الأكثر ميزة). على سبيل المثال، يمكن أن تختلف تلك الأسواق إذا كانت المنشأة متعاملاً يدخل في معاملات مع عملاء في سوق التجزئة، ولكن السوق الرئيسية (أو الأكثر ميزة) لمعاملة الخروج يكون مع متعاملين آخرين في سوق المتعاملين.

أساليب التقييم (الفقرات 61-66)

منهج السوق

- 5ب يستخدم منهج السوق الأسعار والمعلومات الملائمة الأخرى التي تتولد عن معاملات السوق التي تنطوي على أصول أو التزامات أو مجموعة متماثلة أو نظيرة (أي مشابهة) من الأصول والالتزامات، مثل "أعمال".
- 6ب على سبيل المثال، تستخدم أساليب التقييم المتفقة مع منهج السوق - عادةً - مضاعفات السوق المشتقة من مجموعة من النظائر. وقد تكون المضاعفات ضمن نطاقات فيها مضاعف مختلف لكل نظير. يتطلب اختيار المضاعف المناسب ضمن النطاق الاجتهاد، مع الأخذ في الحسبان العوامل النوعية والكمية الخاصة بالقياس.
- 7ب تشمل أساليب التقييم المتفقة مع منهج السوق مصفوفة التسعير. ومصفوفة التسعير هي أسلوب حسابي يستخدم بشكل رئيس لتقييم بعض أنواع الأدوات المالية، مثل الأوراق المالية التي تمثل ديناً، دون الاعتماد حصرياً على الأسعار المعلنة للأوراق المالية المحددة، ولكن بدلاً من ذلك يتم الاعتماد على علاقة الأوراق المالية بأوراق مالية أخرى معلنة تستخدم كمؤشر قياسي.

منهج التكلفة

- 8ب يعكس منهج التكلفة المبلغ الذي يكون مطلوباً -حالياً- لاستبدال الطاقة الخدمية لأصل (يُشار إليها -عادةً- على أنها تكلفة الإحلال الحالية).
- 9ب من منظور بائع مشارك في السوق، يستند السعر الذي يتم تسلمه مقابل الأصل إلى التكلفة بالنسبة لمشتري مشارك في السوق لاقتناء أو تشييد أصل بديل بمنافع مقارنة له، مُعدلة لأجل التقادم. وذلك نظراً لأن المشتري المشارك في السوق لن يدفع مقابل أصل أكثر من المبلغ الذي يستطيع به أن يستبدل الطاقة الخدمية لذلك الأصل. يشمل التقادم التدهور الطبيعي، والتقاعد الوظيفي (التكنولوجي) والتقاعد الاقتصادي (الخارجي) وهو أوسع في مفهومه من الاستهلاك لأغراض التقرير المالي (تخصيص التكلفة التاريخية) أو للأغراض الضريبية (استخدام أعمار خدمية محددة). وفي العديد من الحالات تستخدم تكلفة الإحلال الحالية لقياس القيمة العادلة للأصول الملموسة التي تُستخدم بالاشتراك مع أصول أخرى أو بالاشتراك مع أصول والتزامات أخرى.

منهج الدخل

10ب) يحول منهج الدخل المبالغ المستقبلية (على سبيل المثال، التدفقات النقدية أو الدخل والمصروفات) إلى مبلغ حالي (أي مخصوم) واحد. وعندما يتم استخدام منهج الدخل، فإن قياس القيمة العادلة يعكس توقعات السوق الحالية بشأن تلك المبالغ المستقبلية.

11ب) تشمل أساليب التقويم تلك، على سبيل المثال، ما يلي:

- (أ) أساليب القيمة الحالية (أنظر الفقرات ب12-ب30)؛
- (ب) نماذج تسعير الخيارات، مثل صيغة بلاك-سكولز-ميرتن أو نموذج ذو حدين (أي نموذج شبكي)، والذي يتضمن أساليب القيمة الحالية ويعكس كلاً من القيمة الزمنية والقيمة الحقيقية للخيار؛
- (ج) طريقة الأرباح الزائدة لفترات متعددة، التي تُستخدم لقياس القيمة العادلة لبعض الأصول غير الملموسة.

أساليب القيمة الحالية

12ب) توضح الفقرات ب13-ب30 استخدام أساليب القيمة الحالية لقياس القيمة العادلة. وتركز تلك الفقرات على أسلوب تعديل معدل الخصم وأسلوب *التدفقات النقدية المتوقعة* (القيمة الحالية المتوقعة). ولا تلزم تلك الفقرات باستخدام أسلوب قيمة الحالية واحد محدد ولا تقصر استخدام أساليب القيمة الحالية لقياس القيمة العادلة على الأساليب التي تم مناقشتها. سوف يعتمد أسلوب القيمة الحالية الذي يستخدم لقياس القيمة العادلة على الحقائق والظروف الخاصة بالأصل أو بالالتزام الذي يجري قياسه (على سبيل المثال، ما إذا كانت أسعار الأصول أو الالتزامات المقارنة يمكن رصدها في السوق أم لا) وعلى مدى إتاحة بيانات كافية.

مكونات قياس القيمة الحالية

13ب) القيمة الحالية (أي تطبيق لمنهج الدخل) هي أداة تستخدم لربط المبالغ المستقبلية (على سبيل المثال، التدفقات النقدية أو القيم) بمبلغ حالي باستخدام معدل خصم. يستوعب قياس القيمة العادلة لأصل أو التزام باستخدام أسلوب القيمة الحالية جميع العناصر التالية من منظور المشاركين في السوق في تاريخ القياس:

- (أ) تقديراً للتدفقات النقدية المستقبلية للأصل أو الالتزام الذي يجري قياسه.
- (ب) التوقعات بشأن أية تغيرات محتملة في مبلغ التدفقات النقدية، وتوقيتها، تمثل عدم التأكد المتأصل في التدفقات النقدية.
- (ج) القيمة الزمنية للنقود، مُمثلة بالعائد على الأصول النقدية الخالية من المخاطر التي يكون لها تواريخ أو أجل استحقاق تتطابق مع الفترة التي تشملها التدفقات النقدية والتي لا تستحضر عدم التأكد في التوقيت ولا مخاطر تعثر المحتفظ بها في السداد (أي معدل فائدة خالي من المخاطر).
- (د) السعر مقابل تحمل عدم التأكد المتأصل في التدفقات النقدية (أي *علاوة المخاطر*).
- (هـ) العوامل الأخرى التي يأخذها المشاركون في السوق في الحسبان بحسب الظروف.
- (و) للالتزام: المخاطر غير المتعلقة بالأداء المتعلقة بذلك الالتزام، بما في ذلك المخاطر الائتمانية الخاصة بالمنشأة (أي المدين).

المبادئ العامة

14ب) تختلف أساليب القيمة الحالية في كيفية استيعابها للعناصر الواردة في الفقرة ب13. وبالرغم من ذلك، فإن جميع المبادئ العامة التالية تحكم تطبيق أي أسلوب قيمة حالية يُستخدم لقياس القيمة العادلة:

- (أ) ينبغي أن تعكس التدفقات النقدية ومعدلات الخصم الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام.
- (ب) ينبغي أن تأخذ التدفقات النقدية ومعدلات الخصم في الحسبان فقط -العوامل التي يمكن عزوها إلى الأصل أو الالتزام الذي يجري قياسه.
- (ج) لتجنب ازدواجية حساب أو حذف آثار عوامل المخاطر، ينبغي أن تعكس معدلات الخصم الافتراضات التي تتفق مع تلك المتأصلة في التدفقات النقدية. على سبيل المثال، يُعد معدل الخصم الذي يعكس عدم تأكد في التوقعات بشأن التعثر المستقبلي في السداد مناسباً إذا كان يستخدم التدفقات النقدية التعاقدية لقرض (أي أسلوب تعديل معدل الخصم). ولا يجوز أن يتم استخدام المعدل نفسه إذا كان يتم استخدام التدفقات النقدية المتوقعة (أي المرجحة المحتملة) (أي أسلوب القيمة الحالية المتوقعة) نظراً لأن التدفقات النقدية المتوقعة تعكس بالفعل - الافتراضات بشأن عدم التأكد من التعثر المستقبلي في السداد؛ وبدلاً من ذلك؛ ينبغي استخدام معدل خصم متناسب مع المخاطر المتأصلة في التدفقات النقدية المتوقعة.

- (د) ينبغي أن تكون الافتراضات بشأن التدفقات النقدية ومعدلات الخصم متسقة داخلياً. على سبيل المثال، ينبغي أن يتم خصم التدفقات النقدية الاسمية، التي تتضمن أثر التضخم، بمعدل يتضمن أثر التضخم. حيث يتضمن معدل الفائدة الاسمي الخالي من المخاطر أثر التضخم. وينبغي أن يتم خصم التدفقات النقدية الفعلية، التي لا تتضمن أثر التضخم، بمعدل لا يتضمن أثر التضخم. وبالمثل، ينبغي أن يتم خصم التدفقات النقدية بعد الضريبة باستخدام معدل خصم بعد الضريبة. كما ينبغي أن يتم خصم التدفقات النقدية قبل الضريبة بمعدل يتسق مع تلك التدفقات النقدية.
- (هـ) ينبغي أن تكون معدلات الخصم متسقة مع العوامل الاقتصادية التي تحكم العملة التي يتم بها تسجيل التدفقات النقدية.

المخاطر وعدم التأكد

- ب15 يتم إجراء قياس القيمة العادلة باستخدام أساليب القيمة الحالية في ظروف عدم التأكد نظراً لأن التدفقات النقدية المستخدمة هي تقديرات وليست مبالغ معلومة. وفي العديد من الحالات، يكون كل من مبلغ التدفقات النقدية وتوقيتها غير مؤكد. وحتى المبالغ الثابتة -بشكل تعاقدي، مثل دفعات القرض، تكون غير مؤكدة إذا كانت هناك مخاطر تعثر في السداد.
- ب16 يطلب المشاركون في السوق عموماً تعويضاً (أي علاوة مخاطر) لتحمل عدم التأكد الملازم للتدفقات النقدية لأصل أو التزام. ينبغي أن يتضمن قياس القيمة عادلة علاوة المخاطر التي تعكس المبلغ الذي يطلبه المشاركون في السوق مقابل عدم التأكد الملازم للتدفقات النقدية. وبخلاف ذلك فإن القياس لا يمثل بصدق القيمة العادلة. وفي بعض الحالات قد يكون من الصعب تحديد علاوة المخاطر المناسبة. ومع ذلك فإن درجة الصعوبة لوحدها ليست سبباً كافياً لاستثناء علاوة المخاطر.
- ب17 تختلف أساليب القيمة الحالية في الكيفية التي تعدل بها مقابل المخاطر وفي نوع التدفقات النقدية التي تستخدمها. على سبيل المثال:
- (أ) يستخدم أسلوب تعديل معدل الخصم (أنظر الفقرات ب18-ب22) معدل خصم مُعدل بالمخاطر والتدفقات النقدية التعاقدية، أو المُتعهد بها أو الأكثر احتمالاً.
- (ب) تستخدم الطريقة 1 لأسلوب القيمة الحالية المتوقعة (أنظر الفقرة ب25) تدفقات نقدية متوقعة معدلة بالمخاطر ومعدلاً خالياً من المخاطر.
- (ج) تستخدم الطريقة 2 لأسلوب القيمة الحالية المتوقعة (أنظر الفقرة ب26) تدفقات نقدية متوقعة غير معدلة بالمخاطر ومعدل خصم مُعدل ليتضمن علاوة المخاطر التي يطلبها المشاركون في السوق. يختلف ذلك المعدل عن المعدل المستخدم في أسلوب تعديل معدل الخصم.

أسلوب تعديل معدل الخصم

- ب18 يستخدم أسلوب تعديل معدل الخصم مجموعة واحدة من التدفقات النقدية من نطاق المبالغ المقدرة المحتملة، سواء كانت تعاقدية أو مُتعهداً بها (كما هو في حالة السند) أو التدفقات النقدية الأكثر احتمالاً. وفي جميع الحالات، تكون تلك التدفقات النقدية مشروطة بوقوع أحداث محددة (على سبيل المثال، تكون التدفقات النقدية التعاقدية أو المُتعهد بها مقابل السند مشروطة بعدم حدوث تعثر في السداد من قبل المدين). يتم اشتقاق معدل الخصم المستخدم في أسلوب تعديل معدل الخصم من معدلات العائد القابلة للرصد لأصول أو التزامات مقارنة لها يتم المتاجرة بها في السوق. ومن ثم، يتم خصم التدفقات النقدية التعاقدية، أو المُتعهد بها، أو الأكثر احتمالاً بمعدل سوق مرصود أو مُقدر لمثل تلك التدفقات النقدية المشروطة (أي معدل عائد السوق).
- ب19 يتطلب أسلوب تعديل معدل الخصم تحليلاً لبيانات السوق للأصول أو الالتزامات المقارنة لها. ويتم التحقق من المقارنة بالأخذ في الحسبان طبيعة التدفقات النقدية (على سبيل المثال، ما إذا كانت التدفقات النقدية تعاقدية أو غير تعاقدية أو ما إذا كان من المحتمل أن تستجيب بشكل مشابه للتغيرات في الظروف الاقتصادية)، إضافة إلى عوامل أخرى (على سبيل المثال، الوضع الائتماني، والضمان، والمدة، والشروط المقيدة والسيولة). وبدلاً من ذلك، إذا كان الأصل أو الالتزام المقارن له لا يعكس بشكل واضح -المخاطر المتأصلة في التدفقات النقدية للأصل أو الالتزام الذي يجري قياسه، فإنه قد يكون من الممكن اشتقاق معدل خصم باستخدام بيانات لعدة أصول أو التزامات مقارنة له مقترناً بمنحنى العائد الخالي من المخاطر (أي باستخدام منهج "البناء").
- ب20 لتوضيح منهج البناء، افترض أن الأصل أ هو حق تعاقدى لتسلم 800¹ وحدة عملة في سنة واحدة (أي أنه ليس هناك عدم تأكد بشأن التوقيت). وأن هناك سوق قائم لأصول مقارنة له، وأن المعلومات حول تلك الأصول، بما في ذلك المعلومات عن السعر، متاحة. ومن تلك الأصول المقارنة له:

- (أ) الأصل ب هو حق تعاقدى لتسلم 1200 وحدة عملة في سنة واحدة وله سعر سوقي قدره 1083 وحدة عملة. وبالتالي، فإن معدل العائد السنوي الضمني (أي معدل عائد السوق في سنة واحدة) يكون 10.8% [1200 وحدة عملة/1083 وحدة عملة - 1].
- (ب) الأصل ج هو حق تعاقدى لتسلم 700 وحدة عملة في سنتين وله سعر سوقي قدره 566 وحدة عملة. وبالتالي، فإن معدل العائد السنوي الضمني (أي معدل عائد السوق في سنتين) يكون 11.2% [700 وحدة عملة/566 وحدة عملة¹ - 1].
- (ج) جميع الأصول الثلاثة مقارنة لبعضها البعض فيما يتعلق بالمخاطر (أي تشتت السداد المحتمل والائتمان).

ب21 بالاستناد إلى توقيت الدفعات التعاقدية التي سيتم تسلمها مقابل الأصل أ بالنسبة إلى توقيت الأصل ب والأصل ج (أي سنة واحدة للأصل ب مقابل سنتين للأصل ج) فإنه يفترض أن الأصل ب يُعد مقارناً أكثر للأصل أ. وباستخدام الدفعة التعاقدية التي سيتم تسلمها فيما يتعلق بالأصل أ (800 وحدة عملة) ومعدل السوق لسنة واحدة المشتق من الأصل ب (10,8%)، فإن القيمة العادلة للأصل أ تكون 722 وحدة عملة (800 وحدة عملة/1,108). وبدلاً من ذلك، وفي غياب معلومات سوقية متاحة عن الأصل ب، فإن معدل السوق لعام واحد يمكن اشتقاقه من الأصل ج باستخدام منهج البناء. وفي تلك الحالة، فإن معدل السوق لعامين الذي يشير إليه الأصل ج (11,2%) يتم تعديله إلى معدل السوق لسنة واحدة باستخدام هيكل الأجل لمنحنى العائد الخالي من المخاطر. وقد يكون مطلوباً معلومات وتحليل إضافي لتحديد ما إذا كانت علاوات المخاطر لأصول لمدة سنة واحد ولمدة عامين هي نفسها. وإذا ما تحدد أن علاوات المخاطر لأصول لمدة سنة واحدة ولمدة سنتين ليست هي نفسها، فإن معدل عائد السوق لعامين يتم إجراء مزيد من التعديل عليه لأجل ذلك الأثر.

ب22 عند تطبيق أسلوب تعديل معدل الخصم على مقبوضات أو مدفوعات ثابتة، فإنه يتم إدراج تعديل، لأجل المخاطر المتأصلة في التدفقات النقدية للأصل أو الالتزام الذي يجري قياسه، ضمن معدل الخصم. وفي بعض التطبيقات لأسلوب تعديل معدل الخصم على التدفقات النقدية التي لا تكون مقبوضات أو مدفوعات ثابتة، فقد يكون من الضروري تعديل التدفقات النقدية وصولاً إلى المقارنة مع الأصل أو الالتزام المرصود الذي يتم منه اشتقاق معدل الخصم.

أسلوب القيمة الحالية المتوقعة

ب23 يستخدم أسلوب القيمة الحالية المتوقعة كنقطة بداية مجموعة من التدفقات النقدية التي تمثل المتوسط المرجح المحتمل لجميع التدفقات النقدية (أي التدفقات النقدية المتوقعة). ويكون التقدير الناتج مائلاً للقيمة المتوقعة، التي هي، بالمصطلحات الاحصائية، المتوسط المرجح للقيم المحتملة لمتغير عشوائي منفصل بالاحتمالات المتصلة بها باعتبارها أوزان. ونظراً لأن جميع التدفقات النقدية المحتملة هي مرجحة محتملة، فإن التدفق النقدي الناتج المتوقع يكون غير مشروط بوقوع أي حدث محدد (على خلاف التدفقات النقدية المستخدمة في أسلوب تعديل معدل الخصم).

ب24 عند اتخاذ قرار استثماري، فإن المشاركين في السوق المتجنبن للمخاطر يأخذون في الحسبان مخاطر أنه قد تختلف التدفقات النقدية الفعلية عن التدفقات النقدية المتوقعة. وتميز نظرية المحفظة المالية بين نوعين من المخاطر:

- (أ) مخاطر غير منتظمة (قابلة للتنويع)، وهي المخاطر الخاصة بأصل أو التزام معين.
- (ب) مخاطر منتظمة (غير قابلة للتنويع)، وهي المخاطر المشتركة التي يشترك فيها أصل أو التزام مع البنود الأخرى في محفظة مُنَوَّعة.

تفترض نظرية المحفظة المالية أنه في حالة سوق متوازنة، فإنه يتم تعويض المشاركين في السوق فقط مقابل تحمل المخاطر المنتظمة المتأصلة في التدفقات النقدية. (أما في الأسواق التي تكون غير كفؤة أو غير متوازنة، فإنه قد تتاح أشكال أخرى للعائد أو التعويض).

ب25 تعدل الطريقة 1 لأسلوب القيمة الحالية المتوقعة التدفقات النقدية المتوقعة للأصل لأجل المخاطر المنتظمة (أي السوقية) من خلال طرح علاوة مخاطر النقد (أي التدفقات النقدية المتوقعة المعدلة بالمخاطر). تمثل تلك التدفقات النقدية المعدلة بالمخاطر مُعادل التدفق النقدي المؤكد، والذي يتم خصمة بمعدل فائدة خالي من المخاطر. يشير مُعادل التدفق النقدي المؤكد إلى التدفق النقدي المتوقع (كما تم تعريفه)، مُعدل بالمخاطر بحيث أن المشارك في السوق لا يبالي بمبادلة تدفق نقدي مؤكد بتدفق نقدي متوقع. على سبيل المثال، إذا كان المشارك في السوق على استعداد لمبادلة تدفق نقدي متوقع قدره 1200 وحدة عملة مقابل تدفق نقدي مؤكد قدره 1000 وحدة عملة، فإن مبلغ 1000 وحدة عملة يُعد المُعادل المؤكد لمبلغ 1200 وحدة عملة (أي أن مبلغ 200 وحدة عملة يمثل علاوة مخاطر النقد). وفي تلك الحالة فإن المشارك في السوق سيكون في وضع محايد بالنسبة للأصل المحتفظ به.

¹ في هذا المعيار الدولي للتقرير المالي تُقوّم المبالغ النقدية بـ 'وحدات عملة (وحدة عملة)'.

ب26 وفي المقابل، تعدل الطريقة 2 لأسلوب القيمة الحالية المتوقعة لأجل المخاطر المنتظمة (أي السوقية) من خلال تطبيق علاوة مخاطر على معدل الفائدة الخالي من المخاطر. وبناءً عليه، يتم خصم التدفقات النقدية المتوقعة بمعدل يتوافق مع المعدل المتوقع المرتبط بالتدفقات النقدية المرجحة المحتملة. ويمكن أن تستخدم النماذج المستخدمة لتسعير الأصول المحفوفة بالمخاطر، مثل نموذج تسعير الأصل الرأسمالي، لتقدير معدل العائد المتوقع. ونظراً لأن معدل الخصم المستخدم في أسلوب تعديل معدل الخصم هو معدل عائد يتعلّق بتدفقات نقدية مشروطة، فإنه من المحتمل أن يكون أعلى من معدل الخصم المستخدم في الطريقة 2 لأسلوب القيمة الحالية المتوقعة، والذي هو معدل عائد متوقع يتعلّق بالتدفقات النقدية المتوقعة أو المرجحة المحتملة.

ب27 لتوضيح الطريقة 1 والطريقة 2، افترض أن للأصل تدفقات نقدية متوقعة قدرها 780 وحدة عملة في سنة واحدة تم تحديدها على أساس التدفقات النقدية المحتملة والاحتمالات المبينة أدناه. وأن معدل الفائدة الخالي من المخاطر المُطبق على تدفقات نقدية بأفق زمني لسنة واحدة هو 5%، وأن علاوة المخاطر المنتظمة لأصل له نفس وضع المخاطر هي 3%.

التدفقات النقدية المحتملة	الاحتمالية	التدفقات النقدية المحتملة
500 وحدة عملة	15%	75 وحدة عملة
800 وحدة عملة	60%	480 وحدة عملة
900 وحدة عملة	25%	225 وحدة عملة
التدفقات النقدية المتوقعة		780 وحدة عملة

ب28 في هذا التوضيح البسيط، تمثل التدفقات النقدية المتوقعة (780 وحدة عملة) المتوسط المرجح المحتمل للنتائج الثلاث المحتملة. وفي حالات أكثر واقعية، فقد يكون هناك العديد من النتائج المحتملة. وبالرغم من ذلك، لتطبيق أسلوب القيمة الحالية المتوقعة، ليس من الضروري دائماً - أخذ توزيعات جميع التدفقات النقدية المحتملة في الحسبان باستخدام نماذج وأساليب معقدة. وبدلاً من ذلك، قد يكون من الممكن تطوير عدد محدود من التصورات والاحتمالات المنفصلة التي تستوعب مصفوفة التدفقات النقدية المحتملة. على سبيل المثال، قد تستخدم المنشأة التدفقات النقدية المحققة لبعض الفترات السابقة الملائمة، والمعدلة لأجل التغيرات في الظروف التي تحدث لاحقاً (على سبيل المثال، التغيرات في العوامل الخارجية، بما في ذلك الظروف الاقتصادية أو السوقية، واتجاهات الصناعة والمنافسة بالإضافة إلى التغيرات في العوامل الداخلية التي تؤثر في المنشأة بشكل أكثر تحديداً)، مع الأخذ في الحسبان افتراضات المشاركين في السوق.

ب29 من الناحية النظرية، فإن القيمة الحالية (أي القيمة العادلة) للتدفقات النقدية للأصل هي نفسها سواء تم تحديدها باستخدام الطريقة 1 أو الطريقة 2 كما يلي:

(أ) باستخدام الطريقة 1، يتم تعديل التدفقات النقدية المتوقعة لأجل المخاطر المنتظمة (أي السوقية). وفي غياب بيانات سوق تشير بشكل مباشر - إلى مبلغ التعديل مقابل المخاطر، فإنه يمكن اشتقاق مثل هذا التعديل من نموذج تسعير الأصل باستخدام مفهوم المُعادلات المؤكدة. على سبيل المثال، فإنه يمكن تحديد التعديل مقابل المخاطر (أي علاوة مخاطر النقد قدرها 22 وحدة عملة) باستخدام علاوة مخاطر منتظمة بنسبة 3% (780 وحدة عملة - [780 وحدة عملة × (1.08/1.05)]، والذي ينتج عنه تدفقات نقدية متوقعة معدلة بالمخاطر قدرها 758 وحدة عملة (780 وحدة عملة - 22 وحدة عملة). إن مبلغ 758 وحدة عملة يُعد المُعادل المؤكد لمبلغ 780 وحدة عملة ويتم خصمه بمعدل الفائدة الخالي من المخاطر (5%). حيث تكون القيمة الحالية (أي القيمة العادلة) للأصل 722 وحدة عملة (758 وحدة عملة/1.05).

(ب) باستخدام الطريقة 2، لا يتم تعديل التدفقات النقدية المتوقعة لأجل المخاطر المنتظمة (أي السوقية). وبدلاً من ذلك، يتم إدراج التعديل مقابل المخاطر ضمن معدل الخصم. وعليه، يتم خصم التدفقات النقدية المتوقعة بمعدل عائد متوقع قدره 8% (أي معدل الفائدة الخالي من المخاطر 5% زائد علاوة مخاطر منتظمة 3%). حيث تكون القيمة الحالية (أي القيمة العادلة) للأصل 722 وحدة عملة (780 وحدة عملة/1.08).

ب30 عند استخدام أسلوب القيمة الحالية المتوقعة لقياس القيمة العادلة، فإنه يمكن استخدام الطريقة 1 أو الطريقة 2. يعتمد اختيار الطريقة 1 أو الطريقة 2 على الحقائق والظروف الخاصة بالأصل أو الالتزام الذي يجري قياسه، ومدى إتاحة بيانات كافية والاجتهادات المُطبقة.

تطبيق أساليب القيمة الحالية على الالتزامات وأدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة غير المحتفظ بها من قبل أطراف أخرى على أنها أصول (الفقرتان 40 و41)

- ب31 عند استخدام أسلوب القيمة الحالية لقياس القيمة العادلة للالتزام غير محتفظ به من قبل طرف آخر على أنه أصل (على سبيل المثال، الالتزام بسحب أصل من الخدمة)، فإنه يجب على المنشأة، من بين أمور أخرى، أن تقدر التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية التي يتوقع المشاركون في السوق تكبدها للوفاء بالالتزام. ويجب أن تتضمن تلك التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية توقعات المشاركين في السوق بشأن تكاليف الوفاء بالالتزام والتعويض الذي يطلبه المشاركون في السوق لتحمل الالتزام. ويتضمن مثل ذلك التعويض العائد الذي يطلبه المشاركون في السوق مقابل ما يلي:
- (أ) القيام بالنشاط (أي قيمة الوفاء بالالتزام؛ على سبيل المثال، باستخدام الموارد التي يمكن أن تستخدم لأنشطة أخرى).
- (ب) تحمل المخاطر المرتبطة بالالتزام (أي علاوة المخاطر التي تعكس مخاطر أنه قد تختلف التدفقات النقدية الخارجة الفعلية عن التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة؛ انظر الفقرة ب33).
- ب32 على سبيل المثال، التزام غير مالي لا يتضمن معدل عائد تعاقدي وليس هناك عائد سوقي يمكن رصده لذلك الالتزام. في بعض الحالات، سيكون من الممكن تمييز مكونات العائد الذي يطلبه المشاركون في السوق عن بعضها البعض (على سبيل المثال، عند استخدام السعر الذي يطلبه متعاقد طرف ثالث على أساس أتعاب ثابتة). وفي حالات أخرى، يلزم المنشأة أن تقدر تلك المكونات بشكل منفصل (على سبيل المثال، عند استخدام السعر الذي يطلبه متعاقد طرف ثالث على أساس التكلفة زائد هامش ربح نظراً لأن المتعاقد في تلك الحالة لا يتحمل مخاطر التغيرات المستقبلية في التكاليف).
- ب33 تستطيع المنشأة أن تدرج علاوة مخاطر ضمن قياس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق ملكية خاصة بالمنشأة غير محتفظ بها من قبل طرف آخر على أنها أصل بأحد الطرق التالية:
- (أ) من خلال تعديل التدفقات النقدية (أي على أنها زيادة في مبلغ التدفقات النقدية الخارجة)؛ أو
- (ب) من خلال تعديل المعدل المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية إلى قيمها الحالية (أي على أنها تخفيض في معدل الخصم).
- ويجب على المنشأة أن تضمن عدم ازدواجية حساب، أو حذف، التعديلات مقابل المخاطر. فعلى سبيل المثال، إذا تمت زيادة التدفقات النقدية المقدرة لتأخذ في الحسبان التعويض مقابل تحمل المخاطر المرتبطة بالالتزام، فإنه لا يجوز أن يتم تعديل معدل الخصم ليعكس تلك المخاطر.

مدخلات أساليب التقويم (الفقرات 67-71)

- ب34 من أمثلة الأسواق التي قد تكون فيها المدخلات من الممكن رصدها لبعض الأصول والالتزامات (على سبيل المثال، الأدوات المالية) ما يلي:
- (أ) *أسواق الأوراق المالية*. في سوق الأوراق المالية، تكون أسعار الإغلاق متاحة بسهولة وممثلة في العموم - للقيمة العادلة. ومثال لمثل ذلك سوق لندن للأوراق المالية.
- (ب) *أسواق المتعاملين*. في سوق المتعاملين، يكون المتعاملون على استعداد للمتاجرة (إما بالشراء أو البيع لحسابهم الخاص)، موفرين بذلك سيولة من خلال استخدام رؤوس أموالهم للاحتفاظ بمخزون من البنود التي يقومون بإيجاد سوق لها. وعادة ما تُتاح الأسعار المعروضة والأسعار المطلوبة (التي تمثل السعر الذي يكون المتعامل على استعداد للشراء به والسعر الذي يكون المتعامل على استعداد للبيع به، على التوالي) بشكل أكثر سهولة من أسعار الإغلاق. إن الأسواق خارج المقصورة (التي يتم فيها التقرير عن الأسعار للعموم) هي أسواق متعاملين. وتوجد أيضاً -أسواق متعاملين لبعض الأصول والالتزامات الأخرى، بما في ذلك بعض الأدوات المالية، والسلع والأصول المادية (على سبيل المثال، المعدات المستخدمة).
- (ج) *أسواق السمسرة*. في سوق السمسرة، يحاول السمسرة التوفيق بين المشتريين والبائعين، ولكنهم ليسوا على استعداد للمتاجرة لحسابهم الخاص. وبعبارة أخرى، لا يستخدم السمسرة رؤوس أموالهم الخاصة للاحتفاظ بمخزون من البنود التي يقومون بإيجاد سوق لها. يعلم السمسار الأسعار المعروضة والأسعار المطلوبة من قبل الأطراف المعنية، ولكن عادة لا يدرك كل طرف متطلبات السعر للطرف الآخر. وفي بعض الأحيان، تُتاح أسعار المعاملات المنجزة. تشمل أسواق السمسرة شبكات الاتصالات الإلكترونية، التي يتم فيها مطابقة طلبات الشراء مع طلبات البيع، وأسواق العقارات التجارية والسكنية.
- (د) *الأسواق بدون وسطاء*. في سوق بدون وسطاء، يتم التفاوض بشأن المعاملات، سواء كانت ابتداءً أو إعادة بيع بشكل مستقل بدون وسيط. وقد يُتاح للعموم القليل من المعلومات عن هذه المعاملات.

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (الفقرات 72-90)

مُدخلات المستوى 2 (الفقرات 81-85)

ب35

من أمثلة مُدخلات المستوى 2 لأصول والتزامات معينة ما يلي:

(أ) مقايضة معدل فائدة ثابتة عند الاستلام، متغيرة عند الدفع، تستند إلى معدل المقايضة لمعدل لندن المعروف بين البنوك (ليبور). ويكون مُدخل المستوى 2 هو معدل ليبور للمقايضة إذا كان ذلك المعدل من الممكن رسده - عادة - على فترات معلنة - تقريباً - لكامل أجل المقايضة.

(ب) مقايضة معدل فائدة ثابتة عند الاستلام، متغيرة عند الدفع، تستند إلى منحى عائد مُقوم بعملة أجنبية. ويكون مُدخل المستوى 2 هو معدل المقايضة المستند إلى منحى عائد مُقوم بعملة أجنبية والذي يكون من الممكن رسده - عادة - على فترات معلنة - تقريباً - لكامل أجل المقايضة. ويكون ذلك هو الحال إذا كان أجل المقايضة هو 10 سنوات وكان ذلك المعدل من الممكن رسده - عادة - على فترات معلنة لمدة 9 سنوات، شريطة ألا يكون أي استقراء معقول لمنحى العائد مهما لقياس القيمة العادلة للمقايضة في مجملها.

(ج) مقايضة معدل فائدة ثابتة عند الاستلام، متغيرة عند الدفع، تستند إلى معدل أساس لينك محدد. ويكون مُدخل المستوى 2 هو المعدل الأساس للينك والذي يتم اشتقاقه من خلال الاستقراء إذا كانت القيم التي يتم استقراؤها مؤيدة ببيانات سوق من الممكن رسدها، على سبيل المثال، عن طريق الارتباط بمعدل فائدة يكون من الممكن رسده تقريباً - على مدار كامل أجل المقايضة.

(د) خيار لمدة ثلاثة سنوات على أسهم مُتداولة في السوق المالية. ويكون مُدخل المستوى 2 هو التقلب الضمني للأسهم والذي يتم اشتقاقه من خلال الاستقراء لثلاث سنوات إذا كانت الشروط الثلاث التالية موجودة:

- (1) أن يكون من الممكن رصد الأسعار لخيارات على الأسهم لمدة سنة واحدة وستين.
- (2) أن يكون التقلب الضمني الذي تم استقراؤه لخيار لمدة ثلاث سنوات مؤيداً ببيانات سوق من الممكن رسدها - تقريباً - لكامل أجل الخيار.

وفي تلك الحالة فإنه يمكن اشتقاق التقلب الضمني من خلال الاستقراء من التقلب الضمني لخيارات على الأسهم لمدة سنة واحدة وستين والذي يؤديه التقلب الضمني لخيارات لمدة ثلاث سنوات على أسهم منشآت مقارنة لها، شريطة التأكد من الارتباط بالتقلبات الضمنية لمدة سنة واحدة وستين.

(هـ) لترتيب الترخيص. لترتيب الترخيص الذي يتم اقتناؤه ضمن عملية تجميع أعمال الذي يكون قد تم التفاوض بشأنه حديثاً - مع طرف غير ذي علاقة من قبل المنشأة المستحوذ عليها (الطرف لترتيب الترخيص)، ويكون مُدخل المستوى 2 هو معدل رسوم الامتياز في العقد مع الطرف غير ذي العلاقة عند بدء الترتيب.

(و) مخزون السلع تامة الصنع في منفذ بيع بالتجزئة. لمخزون البضاعة تامة الصنع التي يتم اقتناؤها ضمن عملية تجميع أعمال، ويكون مُدخل المستوى 2 إما سعراً للعملاء في سوق تجزئة أو سعراً لتجار التجزئة في سوق الجملة، معدلاً لأجل الفروق بين حالة وموقع بند المخزون وبند المخزون المقارنة له (أي المشابهة) بحيث يعكس قياس القيمة العادلة السعر الذي يتم تسلمه في معاملة لبيع المخزون إلى تاجر تجزئة آخر يقوم باستكمال جهود البيع المطلوبة. ومن الناحية النظرية، فإن قياس القيمة العادلة سوف يكون هو نفسه، سواء تم إجراء تعديلات على سعر التجزئة (بالتخفيض) أو على سعر البيع بالجملة (بالزيادة). وبشكل عام، ينبغي أن يُستخدم، لقياس القيمة العادلة، السعر الذي يتطلب القدر الأقل من التعديلات الذاتية.

(ز) مبنى مُحْتَقَظ به ومستخدم. ويكون مُدخل المستوى 2 هو السعر للمتر المربع من المبنى (مضاعف تقويم) المشتق من بيانات سوق من الممكن رسدها، على سبيل المثال، المضاعفات المشتقة من أسعار في معاملات مرصودة تنطوي على مباني مقارنة لها (أي مشابهة) في مواقع مشابهة.

(ح) وحدة توليد نقد. ويكون مُدخل المستوى 2 هو مضاعف تقويم (أي مضاعف الأرباح أو الإيراد أو مقياس أداء مشابه) مشتق من بيانات سوق من الممكن رسدها، على سبيل المثال، المضاعفات المشتقة من أسعار في معاملات مرصودة تنطوي على أعمال مقارنة لها (أي مشابهة)، مع الأخذ في الحسبان العوامل التشغيلية، والسوقية، والمالية وغير المالية.

مُدخلات المستوى 3 (الفقرات 86-90)

ب36 من أمثلة مُدخلات المستوى 3 لأصول والتزامات معينة ما يلي:

- (أ) *مقايضة عملة طويلة الأجل*. ويكون مُدخل المستوى 3 هو معدل فائدة بعملة محددة والذي لا يكون من الممكن رصده ولا يمكن تأييده ببيانات سوق من الممكن رصدها - عادة - على فترات معلنة أو خلاف ذلك - تقريباً - لكامل أجل مقايضة العملة. إن معدلات الفائدة في مقايضة عملة هي معدلات المقايضة المحسوبة من منحنيات العائد للدول المعنية.
- (ب) *خيار لمدة ثلاث سنوات على أسهم متداولة في السوق المالية*. ويكون مُدخل المستوى 3 هو التقلب التاريخي، أي تقلب الأسهم المشتق من الأسعار التاريخية للأسهم. ولا يمثل التقلب التاريخي - عادة - توقعات المشاركين الحاليين في السوق بشأن التقلب المستقبلي، حتى ولو كان المعلومة الوحيدة المتاحة عن سعر خيار.
- (ج) *مقايضة معدل الفائدة*. ويكون مُدخل المستوى 3 هو تعديل لسعر سوق وسط متفق عليه (غير ملزم) للمقايضة يتم تطويره باستخدام بيانات لا يكون من الممكن رصدها بشكل مباشر - ولا يمكن من ناحية أخرى تأييده ببيانات سوق من الممكن رصدها.
- (د) *التزام بسحب أصل من الخدمة تم تحمله ضمن عملية تجميع أعمال*. ويكون مُدخل المستوى 3 هو تقدير حالي باستخدام البيانات الخاصة بالمنشأة حول التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية التي ستدفع للوفاء بالالتزام (بما في ذلك توقعات المشاركين في السوق بشأن تكاليف الوفاء بالالتزام والتعويض الذي يطلبه المشارك في السوق مقابل تحمله التزام بتفكيك الأصل) إذا لم تكن هناك معلومات متاحة - بشكل معقول - تبين أن المشاركين في السوق يستخدمون افتراضات مختلفة. يُستخدم مُدخل المستوى 3 ذلك في أسلوب القيمة الحالية مع مُدخلات أخرى، مثل المعدل الحالي للفائدة الخالي من المخاطر أو المعدل الخالي من المخاطر المعدل مقابل الائتمان إذا انعكس أثر الوضع الائتماني للمنشأة على القيمة العادلة للالتزام على معدل الخصم بدلا من أن ينعكس على تقدير التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية.
- (ز) *وحدة توليد نقد*. ويكون مُدخل المستوى 3 هو توقع مالي (مثل تدفقات نقدية أو ربح أو خسارة) تم تطويره باستخدام البيانات الخاصة بالمنشأة إذا لم تكن هناك معلومات متاحة - بشكل معقول - تبين أن المشاركين في السوق يستخدمون افتراضات مختلفة.

قياس القيمة العادلة عندما يكون حجم أو مستوى النشاط لأصل أو التزام قد انخفض - بشكل جوهري

- ب37 قد تتأثر القيمة العادلة لأصل أو التزام عندما يكون هناك انخفاض كبير في حجم أو مستوى النشاط لذلك الأصل أو الالتزام بالنسبة إلى نشاط السوق العادي للأصل أو الالتزام (أو لأصول أو التزامات مشابهة). ولتحديد ما إذا كان هناك، بناءً على الدليل المتاح، انخفاض كبير في حجم أو مستوى النشاط للأصل أو الالتزام، فإنه يجب على المنشأة تقويم أهمية وملاءمة العوامل التالية:
- (أ) أن هناك معاملات حديثة قليلة.
- (ب) أن الأسعار المعلنة لم يتم تطويرها باستخدام المعلومات الحالية.
- (ج) أن الأسعار المعلنة تختلف - إلى حد كبير - إما مع مرور الوقت أو بين صناعات السوق (على سبيل المثال، بعض أسواق السمسة).
- (د) أن المؤشرات التي كانت مرتبطة - بشكل كبير - بالقيم العادلة للأصل أو الالتزام أصبحت - بشكل واضح - غير مرتبطة بالمؤشرات الحديثة للقيمة العادلة لذلك الأصل أو الالتزام.
- (هـ) أن هناك زيادة كبيرة في علاوات مخاطر السيولة الضمنية، ومؤشرات العائد أو الأداء (مثل معدلات التخلف عن السداد أو حدة الخسارة) للمعاملات القابلة للرصد أو الأسعار المعلنة عند مقارنتها بتقدير المنشأة للتدفقات النقدية المتوقعة، مع الأخذ في الحسبان جميع بيانات السوق المتاحة بشأن المخاطر الائتمانية والمخاطر الأخرى غير المتعلقة بالأداء للأصل أو الالتزام.
- (و) أن هناك فرق واسع بين سعري العرض والطلب أو زيادة كبيرة في الفرق بين سعري العرض والطلب.
- (ز) أن هناك انخفاضا كبيرا في النشاط، أو يوجد غياب، لسوق الإصدارات الجديدة (أي سوق أساس) للأصل أو الالتزام أو للأصول أو الالتزامات المشابهة.
- (ح) تُتاح معلومات قليلة للعموم (على سبيل المثال، المعاملات التي تحدث في سوق بدون وسطاء).

ب38 إذا خلصت المنشأة إلى أن هناك انخفاض كبير في حجم أو مستوى النشاط للأصل أو الالتزام بالنسبة إلى نشاط السوق العادي للأصل أو الالتزام (أو للأصول أو الالتزامات المشابهة)، فإنه يلزم تحليل إضافي للمعاملات أو الأسعار المعلنة. وقد لا يشير الانخفاض في حجم أو مستوى نشاط في حد ذاته -إلى أن سعر معاملة أو سعراً معلناً لا يمثل القيمة العادلة أو إلى أن معاملة في ذلك السوق لا تُعد معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة. وبالرغم من ذلك، إذا حددت المنشأة أن معاملة أو سعراً معلناً لا يمثل القيمة العادلة (على سبيل المثال، قد يكون هناك معاملات لا تُعد معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة)، فإنه سيكون من الضروري تعديل المعاملات أو الأسعار المعلنة إذا كانت المنشأة تستخدم تلك الأسعار على أنها أساس لقياس القيمة العادلة وأن ذلك التعديل قد يكون مهماً لقياس القيمة العادلة في مجملها. وقد تكون التعديلات ضرورية -أيضاً- في حالات أخرى (على سبيل المثال، عندما يتطلب سعر أصل مشابه تعديلاً كبيراً لجعله مقارناً للأصل الذي يجري قياسه أو عندما يكون السعر قديماً).

ب39 لا يلزم هذا المعيار الدولي للتقرير المالي بمنهجية لإجراء تعديلات كبيرة على المعاملات أو الأسعار المعلنة. أنظر الفقرات 61-66 وب5-ب11 لمناقشة استخدام أساليب التقييم عند قياس القيمة العادلة. وبغض النظر عن أسلوب التقييم المستخدم، فإنه يجب على المنشأة أن تدرج تعديلات مناسبة مقابل المخاطر، بما في ذلك علاوة مخاطر تعكس المبلغ الذي يطلبه المشاركون في السوق على أنه تعويض مقابل عدم التأكد المتأصل في التدفقات النقدية لأصل أو التزام (أنظر الفقرة ب17). وبخلاف ذلك، لا يعبر القياس بصدق -عن القيمة العادلة- وفي بعض الحالات، قد يكون من الصعب تحديد التعديل المناسب مقابل المخاطر. وبالرغم من ذلك، لا تُعد درجة الصعوبة وحدها أساساً كافياً يستبعد بناءً عليه إجراء تعديل مقابل المخاطر. ويجب أن يكون التعديل مقابل المخاطر انعكاساً لمعاملة في ظروف اعتيادية منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية.

ب40 إذا كان هناك انخفاض كبير في حجم أو مستوى النشاط للأصل أو الالتزام، فقد يكون من المناسب إجراء تغيير في أسلوب التقييم أو استخدام أساليب تقييم متعددة (على سبيل المثال، استخدام منهج السوق وأسلوب القيمة الحالية). وعند ترجيح مؤشرات القيمة العادلة الناتجة من استخدام أساليب تقييم متعددة، فإنه يجب على المنشأة أن تأخذ في الحسبان مدى معقولية نطاق قياسات القيمة العادلة. إن الهدف هو تحديد تلك النقطة ضمن النطاق التي تكون الأكثر تمثيلاً للقيمة العادلة في ظل ظروف السوق الحالية. وقد يكون وجود نطاق واسع من قياسات القيمة العادلة مؤشراً على الحاجة لتحليل إضافي.

ب41 حتى عندما يكون هناك انخفاض كبير في حجم أو مستوى النشاط للأصل أو الالتزام، يظل الهدف من قياس القيمة العادلة هو نفسه. فالقيمة العادلة هي السعر الذي يتم تسلمه لبيع أصل أو يتم دفعه لتحويل التزام في معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة (أي ليست تصفية إجبارية أو بيع أموال محجوزة) بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية.

ب42 يتوقف تقدير السعر الذي عنده يكون المشاركون في السوق على استعداد للدخول في معاملة في تاريخ القياس في ظروف السوق الحالية، إذا كان هناك انخفاض كبير في حجم أو مستوى النشاط للأصل أو الالتزام، على الحقائق والظروف في تاريخ القياس، كما أنه يتطلب اجتهاداً. لا تُعد نية المنشأة للاحتفاظ بالأصل أو لتسوية التزام، أو بخلاف ذلك للوفاء به، ملائمة عند قياس القيمة العادلة نظراً لأن القيمة العادلة هي قياس يستند إلى السوق، وليست قياساً خاصاً بالمنشأة.

تحديد المعاملات التي لا تُعد معاملات في ظروف اعتيادية منتظمة

ب43 يكون تحديد ما إذا كانت المعاملة تُعد معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة (أو أنها لا تُعد كذلك) أكثر صعوبة إذا كان هناك انخفاض كبير في حجم أو مستوى النشاط للأصل أو الالتزام بالنسبة إلى نشاط السوق العادي للأصل أو الالتزام (أو للأصول أو الالتزامات المشابهة). وفي مثل هذه الحالات، يكون من غير المناسب الاستنتاج بأن جميع المعاملات في ذلك السوق لا تُعد معاملات في ظروف اعتيادية منتظمة (أي أنها تصفية إجبارية أو بيع أموال محجوزة). تشمل الظروف التي قد تشير إلى أن معاملة لا تُعد معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة ما يلي:

- (أ) أنه ليس هناك تعرض كافٍ للسوق خلال فترة قبل تاريخ القياس تسمح بالأنشطة التسويقية التي تُعد عادية ومعتادة للمعاملات التي تنطوي على مثل تلك الأصول أو الالتزامات في ظل ظروف السوق الحالية.
- (ب) كانت هناك فترة تسويقية عادية ومعتادة، ولكن البائع قام بتسويق الأصل أو الالتزام لمشارك واحد في السوق.
- (ج) أن البائع مفلس أو قريب من الإفلاس أو تحت الحراسة القضائية (أي أن البائع في وضع متردي مالياً).
- (د) أن البائع كان مطالباً بالبيع للوفاء بمتطلبات تنظيمية أو نظامية (أي أن البائع كان مجبراً).
- (هـ) أن سعر المعاملة يُعد ناثيراً عندما يقارن بالمعاملات الحديثة الأخرى للأصل أو الالتزام نفسه أو ما يمثله.

ويجب على المنشأة تقييم الظروف لتحديد ما إذا كانت المعاملة، بناءً على وزن الدليل المتاح، تُعد معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة.

- ب44 يجب على المنشأة، عند قياس القيمة العادلة أو تقدير علاوات مخاطر السوق، أن تأخذ ما يلي في الحسبان:
- (أ) إذا كان الدليل يبين أن المعاملة لا تُعد معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة، فإنه يجب على المنشأة أن تضع وزناً ضئيلاً (مقارنة بالمشورات الأخرى للقيمة العادلة)، إن وجد، لسعر تلك المعاملة.
- (ب) إذا كان الدليل يبين أن المعاملة تُعد معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة، فإنه يجب على المنشأة أن تأخذ سعر تلك المعاملة في الحسبان. وسوف يعتمد الوزن الموضوع لسعر تلك المعاملة عند مقارنته بالمشورات الأخرى للقيمة العادلة على الحقائق والظروف، مثل ما يلي:
- (1) حجم المعاملة.
 - (2) مقارنة المعاملة بالأصل أو الالتزام الذي يجري قياسه.
 - (3) مدى قرب المعاملة من تاريخ القياس.
- (ج) إذا لم يكن لدى المنشأة معلومات كافية لتخلص إلى ما إذا كانت المعاملة تُعد معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة، فإنه يجب عليها أن تأخذ سعر المعاملة في الحسبان. وبالرغم من ذلك، قد لا يمثل سعر المعاملة هذا القيمة العادلة (أي أن سعر المعاملة ليس بالضرورة هو الأساس الوحيد أو الرئيس لقياس القيمة العادلة أو لتقدير علاوات مخاطر السوق). وعندما لا يكون لدى المنشأة معلومات كافية لتخلص إلى ما إذا كانت معاملات معينة تُعد معاملات في ظروف اعتيادية منتظمة، فإنه يجب على المنشأة أن تضع وزناً أقل لتلك المعاملات عند مقارنتها بالمعاملات الأخرى المعروف أنها تُعد معاملات في ظروف اعتيادية منتظمة.
- ولا يلزم المنشأة أن تبذل جهوداً مستفيضة لتحديد ما إذا كانت المعاملة تُعد معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة، ولكن لا يجوز لها أن تتجاهل المعلومات المتاحة بشكل معقول. وعندما تُعد المنشأة طرفاً في معاملة، فإنه يُفترض أن يكون لديها معلومات كافية لتخلص إلى ما إذا كانت المعاملة تُعد معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة.

استخدام الأسعار المعلنة المقدمة من قبل أطراف ثالثة

- ب45 لا يمنع هذا المعيار الدولي للتقرير المالي استخدام الأسعار المعلنة المقدمة من قبل أطراف ثالثة، مثل خدمات التسعير أو السماسرة، إذا كانت المنشأة قد حددت أن الأسعار المعلنة المقدمة من قبل تلك الأطراف قد تم تطويرها وفقاً لهذا المعيار الدولي للتقرير المالي.
- ب46 إذا كان هناك انخفاض كبير في حجم أو مستوى النشاط لأصل أو التزام، فإنه يجب على المنشأة تقييم ما إذا كانت الأسعار المعلنة المقدمة من قبل أطراف ثالثة قد تم تطويرها باستخدام المعلومات الحالية التي تعكس معاملات في ظروف اعتيادية منتظمة أو أسلوب تقييم يعكس افتراضات المشارك في السوق (بما في ذلك الافتراضات بشأن المخاطر). وعند ترجيح سعر معلن على أنه مُدخل لقياس قيمة عادلة، فإن المنشأة تضع وزناً أقل (عند مقارنتها بالمشورات الأخرى للقيمة العادلة التي تعكس نتائج المعاملات) للتسعيرات التي لا تعكس نتيجة المعاملات.
- ب47 علاوة على ذلك، يجب أن تؤخذ طبيعة التسعيرة (على سبيل المثال، ما إذا كانت التسعيرة تُعد سعراً دلاليًا أم أنها عرض ملزم) في الحسبان عند ترجيح الدليل المتاح، مع إعطاء وزن أكبر للتسعيرات المقدمة من قبل أطراف ثالثة والتي تمثل عروضاً ملزمة.

الملحق ج

تاريخ السريان والتحول

يُعد هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من المعيار الدولي للتقرير المالي وله الصلاحية نفسها مثل الأجزاء الأخرى من المعيار الدولي للتقرير المالي.

- ج1 يجب على المنشأة أن تطبق هذا المعيار الدولي للتقرير المالي للفترة السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2013 أو بعده. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. وإذا قامت المنشأة بتطبيق هذا المعيار الدولي للتقرير المالي على فترة أبكر، فإنه يجب عليها أن تفصح عن تلك الحقيقة.
- ج2 يجب أن يتم تطبيق هذا المعيار الدولي للتقرير المالي -بأثر مستقبلي- من بداية الفترة السنوية التي يتم فيها تطبيقه بشكل أولي.
- ج3 لا يلزم أن يتم تطبيق متطلبات الإفصاح لهذا المعيار الدولي للتقرير المالي في المعلومات المقارنة المقدمة للفترة السابقة لتطبيق هذا المعيار الدولي للتقرير المالي.
- ج4 عدّل "التحسينات السنوية دورة 2011 – 2013"، المصدر في ديسمبر 2013، الفقرة 52. يجب على المنشأة أن تطبق ذلك التعديل للفترة السنوية التي تبدأ في 1 يوليو 2014 أو بعده. ويجب على المنشأة أن تطبق ذلك التعديل -بأثر مستقبلي- من بداية الفترة السنوية التي تم فيها تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 13 -بشكل أولي. ويسمح بالتطبيق الأبعد. وإذا قامت المنشأة بتطبيق ذلك التعديل لفترة أبكر، فإنه يجب عليها أن تفصح عن تلك الحقيقة.
- ج5 عدّل المعيار الدولي للتقرير المالي 9، كما أُصدر في يوليو 2014، الفقرة 52. يجب على المنشأة أن تطبق ذلك التعديل عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي 9.
- ج6 عدّل المعيار الدولي للتقرير المالي 16 " عقود الإيجار " المصدر في يناير 2016 الفقرة 6. يجب على المنشأة تطبيق هذه التعديلات عند تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 16.